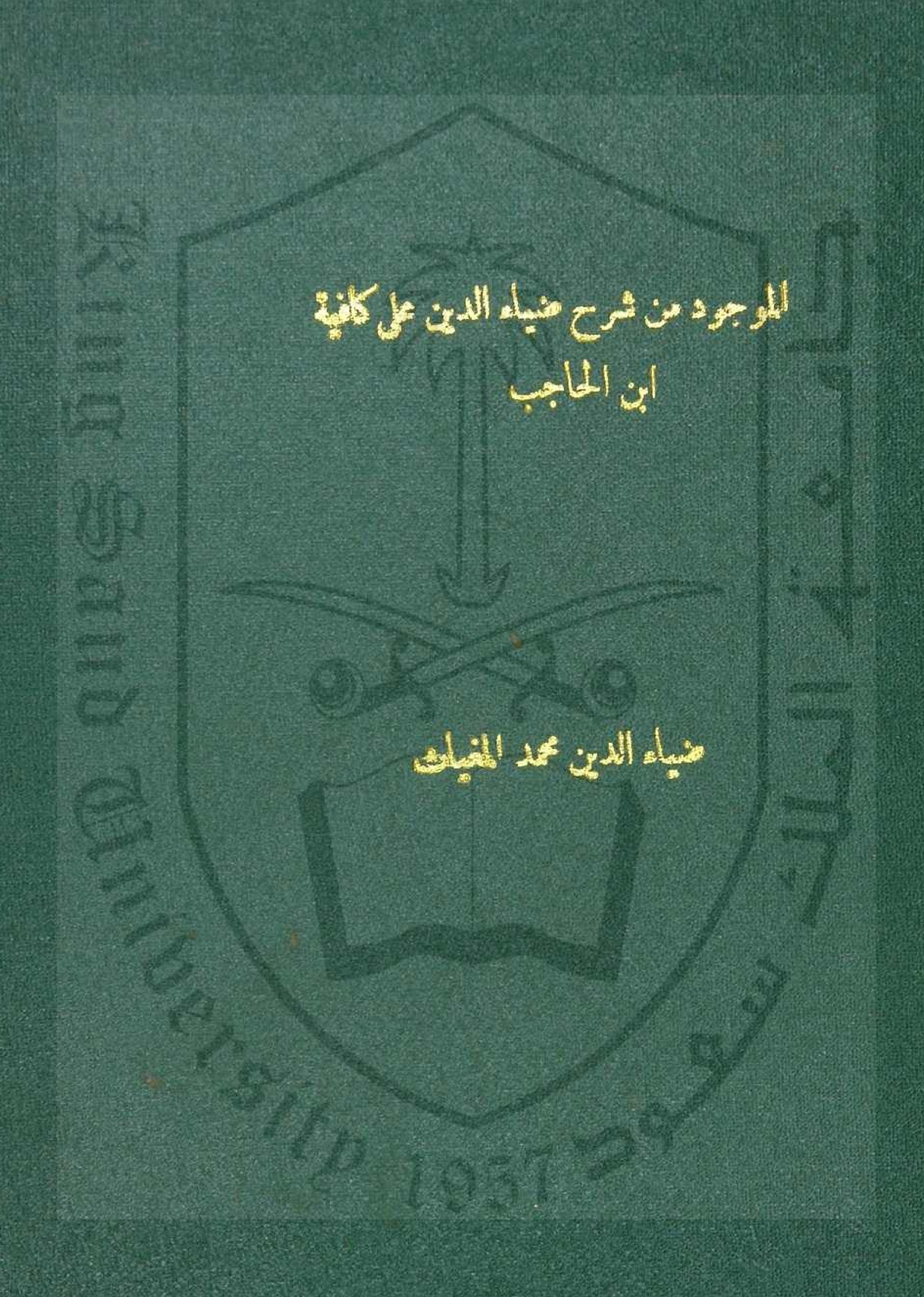


الموجود من شرح ضياء الدين على كافية ابن الحاجب

ضياء الدين محمد المغيلث

دفع العين والغطف اذا اردت ذلك
ما كتب هذه الاسم ويعلق في عضوه لعوات
تكتب اسمه واسم امه وهو هذا والله التوفيق
بسم الله الرحمن الرحيم يحبونهم كحب الله والذين امنوا
اشد حبا لله

بالله

١٣	١٤	١٥	١١
٣	١٢	١٣	١٤
٨	٧	١١	١٩

شرح الكافيه

ضياالدين محمد بن الفنا

الموجود من شرح العلامة الشيخ ضياء الدين لطف الله بن محمد بن الغياث
رحمه الله تعالى على كافية ابن الحاجب

مما نسخ بعناية السيد المقام الأكرم الأمير الأرشد الأعظم
فخر الملة والدين عز الإسلام السيد أحمد بن عبد الله بن الحسين بن علي
حفظه الله وأدام له العزة القعساء الرفيعة
ولا أخرنا حلاوة فوائده التي
هي لا مقطوعة ولا ممنوعة
آمين آمين

شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف لطف الله بن محمد الغياث الظفيري سنة ١٠٣٥هـ. خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

١٤١ق ١٩س ٢١×١٥سم

 نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الأخر عليها تملك سنة ١١٨٧هـ.

الاعلام ٦: ١٠٧

١- النحو، اللغة العربية أ- لطف الله، لطف الله بن محمد سنة ١٠٣ هـ ب- تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم ۞ وبه نستعين والاعانة

الحمد لله الذي رفع معالم العلم واعلامه ۞ ونصب ادلة الهدى وخفض

سنة الباطل واوهامه ۞ والصلوة والسلام على افضل من اعرب عن الحق

وابان حبيب الله المويد بالمع الحجة وواضح البرهان ۞ وعلى اله مصابيح

الهدى ۞ واصحابه الذين بهم نقتدى ۞ **وبعد** فهذا تعليق مختصر

على كافية ابن الحاجب معين على حل مقاصدها للراغب ۞ قصدت به

تقريب معانيها الى الافهام ۞ وزيادة كثير من فوائد لم يذكرها الائمة

الاعلام ۞ رجا ان يقضي به الطالب ولو في بعض الابواب عمله وان ينتظم

في سلك من اذا مات لم ينقطع على الاطلاق عمله ۞ ومن الله استمد الاعانة

والعناية ۞ واساله التوفيق في البداية والنهاية ۞ وهو حسبي ونعم الوكيل

ولا باس بتقديم ما جرت به عادة كثير من المولفين وهو الحد والموضوع و

الغاية ليكون للطالب زيادة تبصرة **فنقول** حد النحو لغة القصد

وبمعنى مثل وعند وغير ذلك وفي الاصطلاح علم يعرف به احوال اللفظ

من الاعراب والبنا وكيفية تركيبه مع لفظ اخر بالتقديم والتاخير وموضوعه

اي ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية الكلمة اذ النحوي انما يبحث عن

احوالها من الاعراب والبنا وتقديمها اذا ركبت مع اخرى وتاخيرها وغايته

اي الغرض منه هو الوقوف على معاني كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله

مع ما يحصل به من معرفة صواب الكلام وخطائه في الاعراب ونحوه وذلك

صفه

صفة كمال يقصدها العقلا ولما كان موضوعه الكلمة كان الكلام بالاولى

في هذه المقدمة مقصورا على انواعها الثلاثة وقد يقتصر بذكر في اثناء ذلك

بعض المركبات بالتبعية **ولما** كانت تذكر في تعريفاتها لكونها جنسا

لها قدم تعريفها فقال **الكلمة** اللام فيها للماهية كما هو شان المعرفات

اعني المحدودات **لفظ** هو لغة مصدر بمعنى الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت

النواة اي رميتها ولفظت الرحى الدقيق اي رمته واصطلاحا صوت يخرج

من الفم معتمدا على مخرج فصاعدا وهو قد يكون حقيقة كزيد وقد يكون حكما

كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة

لفظ المنفصل له من نحو هو وانت وانا واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا

حكما لا حقيقة بخلاف المحذوف فانه لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الا

وعلى هذا العبارة كلمات الملائكة والجن واللفظ يشمل الموضوع وغيره

من حروف الهجا التي بها الغرض التركيب كالزاي من زيد ومن المهمل نحو

كادث وماديث ومن المحرف كمسوم في مسيوم ومن الدال بالطبع كاخ الدال

على وجع الصدر او بالعقل كاللفظ المهمل المسموع من ورا الجدار فانه

يدل على حيوة اللافظ فبقوله **وضع لمعنى** خرج ما عدا الموضوع من جميع

ما ذكر ووضع اللفظ جعله اولا للمعنى بحيث يدل عليه اذا فهم الاول فهم

الثاني فخرج الاستعمال اذ ليس جعلا اولا ومنه التعريف اذ لم يجعل المحرف

الاول اللفظ لذلك المعنى اولا بل الجاعل اولا الواضع للاصل وانما هو

ح ولهذا كرر اي الكلمة في تعريفاتها
اي في تعريف انواع الكلمة
الثلاثة الاسم والفعل والحرف
لكونها اي الكلمة جنسا لها
اي الانواع الثلاثة ... الكلمة

نسات

يستعمل لذلك اللفظ المحرف في ذلك المعنى لتوهم وضعه له والمعنى
المقصود ومعنى اللفظ ما يقصد منه فهو مقصود يسمى بمعنى المفعول او اسم
مكان استعمل فيه سواء كان عينا كزيد او معنى كعلم او لفظا كالاسم والفعل
والجملة والكلام الموضوع قد يكون لفظا وقد يكون غيره كالدوال الاربع
واللفظ الموضوع قد يكون مفردا وقد يكون مركبا كغلام زيد وقام زيد لكن
غير اللفظ ليس بكلمة وقد حصل الاحتراز عنه بقوله لفظ ويجوز في
مثله الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه كما عرفته وكذا
المركب ليس بكلمة واحترز عنه بقوله مفرد هو بالجر على ما هو الظاهر
صفة لمعنى والمعنى المفرد ما لا يقصد بجزء لفظه دلالة على جزئه
فيدخل فيه ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء لا معنى له كزيد
وما له جزء له معنى غير مقصود كعبد الله والحيوان الناطق علمين
وخرج عنه نحو الرجل وقائمة وبصري مما يدل جزء لفظه على جزئه
وان عوملت لشدة الامتزاج معاملة كلمة واحدة في الاعراب ونحوه
ويمكن ان يكون مرفوعا صفة للفظ واللفظ المفرد ما لا يقصد بجزئه
دلالة على جزء معناه والمعنى المركب ما يقصد بجزء لفظه الخ واللفظ
المركب ما يقصد بجزئه الخ **تنبيه** عرفت من تعريف الوضع
المذكور انه لا حاجة الى قوله لمعنى ومن احتراز المصنف بالمفردات
الموضوع قد يكون مركبا كما ذكرنا خلافا لمن زعم ان الواضع لم يضع
الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا

الى الواضع

الى الواضع ولسنا نقول ان الواضع كما وضع المفردات وضعها نوعا
كليا تعرف المركبات القياسية كما يعرف ان المضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء الكلام فالمركب اذن
موضوع بوضع كلي ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع لا ينطبق على المعرف ليس
وسلم من زيادة قوله لمعنى وعرفت مما ذكرنا من ان اللفظ في الاصل
مصدر عدم جواز التانيث فيه ليطابق الكلمة وان كان ههنا بمعنى
الملفوظ اذ يعتبر الاصل في مثله يقال امراة عدل ورجلان عدل ورجال
عدل فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع ولا يقال فلسفي لفظه ويكون التاء نسخه
ليخرج اللفظتان اذ هما كلمتان لا انا نقول ان زيد بمعنى اقل ما يطلق على
اللفظ كضربه فاسد لان اقله حرف واحد وان زيد به عدد مخصوص
سهي اليه فليس مشعرا به **وهي** اي الكلمة حين يقسم الى ثلاثة انواع
هي **اسم وفعل وحرف** انقسام الكلي الى جزئياته فيصح ان يكون الكلمة
خبرا عن كل واحد منها ولا يلزم ان يكون مجموع الثلاثة نحو من زيد على او
قسمة الكل الى الاجزاء نحو السكنجبين خل وعسل واما واراد المصنف انها منقسمة
الى تلك الاقسام منحصرة فيها ولذلك استدل على الحصر بقوله **لانها**
فلو قال الكلمة اما اسم او فعل او حرف ليكون ظاهرا في الاشعار بالانحصار
لهو لكان اولى قوله لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة كما عرفت فهي
دالة قطعا لما عرفت في حقيقة الوضع فهي **اما ان تدل على معنى**
في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان يدل عليه

بعضها من غير حاجة الى انضمام لفظ آخر اليها لاستقلالها بالمفهومية
منها او ذات ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام ضميمة لفظ آخر اليها لعدم استقلالها بالمفهومية كما سيتضح في
حد الاسم الثاني من القسمين وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى لفظ
آخر كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما تعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ذو ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا
له بحيث يكون ذلك المعنى وذلك الزمان المعين مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصلي كما سيتبين او ذو ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلاثة الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الثلاثة الاسم سمي به اخذا له من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم من ذلك
اي بدليل الحصر حد كل واحد منها لانه علم فيه جنس كل واحد وفصله

والمركب

والمركب من الجنس والفصل هو الحد ولما كانت الكلمة كثيرا ما تقترن في الذكر
بالكلام وكان ايضا كثير الدوران في كلام النحاة كما سيأتي ذكره في مواضع من هذا
الكتاب عرفه المصنف فقال الكلام ولو عرف الجملة لكثرة ذكرهم لها ايضا لكان
صوابا الا ان يقال يراد منها الكلام عنده كما سيأتي وح كان ينبغي ذكرها والتنبيه
على ذلك كما قال في المفصل بعد تعريف الكلام ويسمى الجملة وهو في اصل اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا ثم اشتهر فيها في المركب من حرفين فصاعدا وفي
الاصطلاح ما تضمن كلمتين اي لفظ تضمن كلمتين اي تركب من كلمتين فيشمل ما لا يفيد
فائدة تامة مما لا نسبة فيه اصلا نحو ان زيدا ومما فيه نسبة اضافية او ايقاعية
نحو غلام زيد وهذا الرجل وضربك ومما فيه اسناد شبه الفعل او معناه الى
فاعله نحو قائم ابواه من قولك زيد قائم ابواه وفي الدار ابوه من قولك زيد
في الدار ابوه ومما يسمى جملة مما فيه اسناد الفعل الى فاعله او الخبر في
الحال او في الاصل الى مبتداه كقام في نحو زيد قام ابوه وقائم في نحو زيد ابوه
او زيد ان اباه قائم والجملة الشرطية نحو ان قام زيد والقسمية نحو اقسم
بالله وما يفيد فائدة تامة نحو قام زيد واخرج جميع ما لا يفيدها بقوله بالاسناد
وعني به ربط امر بامر على وجه يحصل به فائدة يصح السكوت عليها فيدخل
فيه الكلام الانشائي نحو قم كما يدخل الاخباري نحو قام زيد ومعنى تضمنه
للكلمتين ان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين ولا يلزم اتحادهما ولا وجوب تركب
الكلام من اكثر من كلمتين ليكون الكلمتان كلتاهما في ضمنه والكلمتان

ما ذكره بقوله

اعم من ان يكونا ملفوظين معًا كزيد قائم او مقدرين معًا كنعم في جواب اقام زيد او
احدهما ملفوظه والاخرى مقدره كزيد في جواب من قام والباقي في قوله بالاسناد
للتنبيه اي بضمها خاصه لا بسبب اسناد احدى الجزئين الى الاخر او للمضاحبه اي

واعلم ان المفهوم

بضمها كائنًا مع هذا الاسناد

من كلام بعض الائمه الرضي ان الاسناد هو نسبة الخبر الى المبتدا
او نسبة الفعل او شبهه او ما فيه معناه الى فاعله ويوافقه ما ياتي من
قول المص في حد الفاعل ما اسند الفعل او شبهه اليه وقوله في المبتدا والخبر
المسند اليه والمسند وان الاصلي منه هو كل من الاولين اعني نسبة الخبر الى المسند
والفعل الى الفاعل وانه اي الاسناد قد يكون مقصودًا لذاته كقام زيد وزيد
قائم وقد يكون مقصودًا لغيره كالاسناد الذي في الجمل التي لها محل من الاعراب
ما عدا الذي بعد القول والذي في الصله والجمله القسميه لانها لتوكيد
جواب القسم والذي في الشرطيه لانها قيد في الجزا والمفهوم منه هو ان الكلام
احص من الجمله اذ الجمله ما تضمن الاسناد الاصلي وان لم يكن مقصودًا لذاته
بخلاف الكلام فلا بد فيه ان يكون مقصودًا لذاته فكل كلام جمله ولا
عكس فعلى هذا كان على المص كما قال الرضي ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود
لذاته ليخرج بالاصلي اسناد شبه الفعل او ما فيه معناه الى فاعله فان المركب
المشتمل عليه لا يكون كلامًا ولا جمله اسم واما نحو اقائم الزيدان وانما الكلما
فكونها بمنزلة الفعل ومعناه كما سياتي وبالمقصود لذاته الجمل المذكوره
ومنهم من جعل الجمله والكلام مترادفين وهو ظاهر عبارة المفصل ويوافقه

ايضا

ايضا ما سياتي من قول المص واذا كان المبتدا مشتملًا على ما له صدر الكلام
ونحوه في مواضع والمراد بالكلام هنا الجمله اذ يكفي ما له الصدر ان يكون
صدر جملته كما سياتي ان شا الله تعالى فان ذهب المص اليه فعليه التقييد بالاصلي
ليخرج ما تركب باسناد شبه الفعل او ما فيه معناه الى فاعله كما ذكرنا

ولما عرفت انه لا بد

في الكلام من الاسناد وان الاسناد لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه
عرفت انه ولا يتاتى اي لا يتيسر ذلك الاسناد والكلام الا في اسمين
نحو انا زيد او في فعل واسم نحو قام زيد لان الاسم يصلح لان يكون مسندًا
ومسندًا اليه والفعل لكونه مسندًا فقط والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب
العقلي الثنائي من الثلاثه الانواع لا يتعدى سته انواع قسمان منها من جنس
واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثه منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف فالاسمان يكونان كلامًا لكون احدهما مسندًا والاخر مسندًا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا اليه بخلاف الاسم مع
الحرف اذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندًا اليه فلا مسند
واما نحو زيد في جواب من قال... الفعل كما سياتي وبخلاف الفعل مع الفعل والحرف
اذ لا مسند اليه وبخلاف الحرف مع الحرف اذ لا مسند فيهما ولا مسند اليه

تنبيه اقتصر المص على اقل ما يكون منه الكلام اذ
الكلام قد يكون من اكثر من ذلك نحو زيد قام ابوه ولو قال الا في اسمين
او في فعل واسم فصاعدًا لكان اولى ويستفاد من قوله الا في اسمين الخ ان

الكلام

[illegible]
في زيد قام ابوه
[illegible]

في نحو قولنا ان ضربت ضربت اعني في جملة الشرط والجزاء هو الجزاء والشرطية
قيد فيه كما ذهب اليه السكاكي وتبعه جماعة منهم نجم الائمة الا الرضي خلاف
ما ذهب اليه اهل المعقول والمحقق الشريف من ان الكلام مجموع الشرط و
الجزاء كما حقق في موضعه ، ثم شرع فيما هو المقصود
اعني انواع الكلمة كما عرفت وبدأ بالاسم لشرفه بحصول الكلام
منه وحده واتفاق العقلاء منه على الصحيح وبدأ بتعريفه فقال ،

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

ولم يكتف بما تقدم في دليل الحصر مع التنبيه ايضا عليه بقوله وقد علم
حد كل واحد منها لانه اذا اراد التصريح قصد الحد كل واحد من الانواع
في ابتداء الكلام فيه والاول لم يكن مصرحا به ولا كان مقصودا بل علم ضمنا
من دليل الحصر الذي كان هو المقصود ، فقوله ما دل على معنى اي كلمة دلت
وذكر الضمير باعتبار لفظ ما فلا يرد ما خرج باللفظ والوضع والافراد من
الدوال الاربع وغيرها وافرد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها
اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة وكل كلمة فهي
لفظ موضوع مفرد ، وهذا احسن وقوله في نفسه وهو صفة لقوله
معنى اي كائن في نفسه اي في نفس ذلك الدال فصل يخرج الحرف ومعنى
كون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليها من غير حاجة الى ضم لفظ
اخر اليها لاستقلاله بالمفهومية هذا اعني رجوع الضمير الى ما التي هي
عبارة عن كلمة هو الموافق لما سبق في دليل الحصر من قوله اما ان يدل في

نفسها

نفسها ويحتمل ان يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها قيمتها كذا اي
باعتبار نفسها لا بالنظر الى امر خارج عنها ككونها في وسط البلد مثلا ،
وحاصله ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع
كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونته في نفس المعنى الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية فالفرق بين مدلول الابتداء الذي هو لفظ اسم وبين مدلول من ان
الاول لا يحتاج في انفهامه من لفظ الابتداء الى لفظ اخر يضم اليه بخلاف
مدلول من فانه يحتاج في انفهامه منها الى انضمام لفظ اخر كالسير والبصرة
لمعنى الاول تام ومعنى الثاني ناقص ومن ثم يصلح الاول المحكوم عليه كقولك
الابتداء خير من الانتهاء بخلاف الثاني وقوله غير مقترن وهو فصل يخرج
الفعل اي غير دال على احد الازمنة الثلاثة بهيئته بالوضع الاصلي فيدخل
المصدر نحو الضرب والقتل لعدم دلالته على الزمان وان وجب وقوعه في
احد الازمنة الثلاثة معا في نفس الامر ونحو الصبوح والغبوق وان دل على
زمان لعدم كونه لاحد الثلاثة ونحو المضي والغبور اي الكون في الزمن الماضي
وان دل على احدها لعدم كون دلالته بالهيئة ونحو ضارب غدا العمرو وان
دل على احد الثلاثة فليس بالوضع بل بما دل عليه العمل الطارئ واسم الفعل
وان دل ايضا على احدها فليس بالوضع الاصلي كما سيأتي ان شاء الله تعالى ،
ويخرج الفعل المضارع اما عند من قال انه حقيقة في الحال مجاز في الا ستقبال
ظاهر واما عند من قال بالاشتراك بينهما فلانه دال على كل منهما

معنًا بحسب الوضع اذ هو موضوع لكل على التعيين وبحسب الاستعمال ايضا
اذ لم يرد الا احدهما معينًا والباشر ذلك المتغير على السامع لا يخلو بكونه
لا احدهما معينًا ويخرج الافعال الاشارته نحو بعت وان لم يدل على الزمان
فهي موضوعة له ويجردها عن الدلالة عليه عارض ويخرج ايضا نحو عسى
ونعم لا بد لانها على احد الثلاثة بالوضع الاصلي ويجردها وضع طارى

ولما فرغ من تعريف الاسم

اردفه بذكر شي من الخواص لتزداد تمييزه للطالب فقال
ومن خواصه اي ثم امور كثيرة تختص بالاسم فمنها الخمسة المذكورة
هنا ومنها لم يذكر كالتثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء
الوصف والتاكيد المعنوي والاسناد وكونه احد المفاعيل فنبه على كثرتها
بالاتيان بجمع الكثرة وعلى ان المذكور هنا بعض منها بمن والخواص جمع
خاصة وخاصة الشي ما يدخله دون غيره سوى يعلم افراده كالضاحك للا
او لا كلام التعريف بالنظر الى الاسم اذ ليس كل اسم يدخله اللام **دخول**
اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل فيشمل المعرفة والموصولة والزائدة
اما المعرفة فلانها وضعت لتعيين المنسوب اليه ولا يكون الا اسما كما سياتي
واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما لها صورة بخلاف ما لم يسبق بهمزة
الوصل من سائر اللامات كلام جواب لو وغيرها فلا اختصاص لها بالاسم
ودخول الجر لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته
الثلاث وسعوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدًا منها فنقصوا

ما لا يكون

الصواب عبارة الهندي وحيث قال خاصة
الشي ما لا يوجد في غيره
خصص مطلقا هو المول هو التركيب الاول او
الاحوال في الامر ولا يتحقق في ثبوته
الاسناد الخ

ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب
دخول التنوين لغير الترنم او الغلو اذ لا اختصاص لهما بالاسم كما سياتي بل اما
للتمكين واختص بالاسم لان معناه كون الاسم معربًا منصرفًا واما التنكير عوضه
ومه واختص بالاسم لانه وضع لتنكير المنسوب اليه كلام التعريف وضعت لتعريفه
واما للعوض فاختص بالاسم لانه الذي يلحق المضاف او اخر ما لا ينصرف بجر
جوار كما سياتي ولا يكون المضاف وغير المنصرف الا اسمين واما للمقابلة واختص
بالاسم لانه الذي يلحق جمع المونث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم
وجمع المونث لا يكون الا اسما واما لم يختص ما هو للترنم او الغلو بالاسم لانه
الذي يلحق الروي كما سياتي والروي قد يكون بعض اسم وبعض حرف وبعض فعل
وسياتي تمام الكلام في اقسام التنوين على وجه يكشف به ما ذكر هنا مزيد انكشاف
في شرح قوله في اخر الكتاب التنوين نون ساكنة الخ **والاسناد اليه** هو بالرفع
عطف على الدخول وان صح فيه الجر عطفا على مدخوله لان المبادر من
الدخول الذكر في الاول او الحروف في الاخر وكلاهما منتفيا في الاسناد وكذ
في الاضافة والمراد به كون الشي مسندًا اليه اعني كونه فاعلًا او مفعولًا ما لم
يسم فاعله او مبتدا في الحال او في الاصل غير صفة وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الاسناد نسبة والاسم وضع صالحا للنسبة والنسبة اليه بخلاف
الفعل فانه وضع لان يكون منسوبًا ابدًا **والاضافة** اي كون الشي مضافًا
بعد حرف الجر هذا هو الظاهر من لفظ الاضافة اذا اطلق ولم يقيد
بلفظ اليه اعني ان المراد اضافته كما قال وجميع الباب باللام والاضافة

واما قيدنا الاضافة بان يكون بتقدير حرف الجر هو هذا هو الظاهر من لفظ الا
ليوافق ما سياتي من كلامه من تعريف المضاف اليه من انه قد يكون المضاف بواسطة
حرف الجر لفظا ولا اختصاص له بالاسم وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى
وانما اختصت الاضافة المذكورة بالاسم لان المعنوية تفيد التعريف او التخصيص
وهما مختصان بالاسم اما التعريف فلما تقدم واما التخصيص فلما سياتي واما
اللفظية فهي وان لم تفد احدهما فرع المعنوية فحملت عليها واما كون الشيء
مضافا اليه فهو بالنظر الى المعنى من خواص الاسم وبالنظر الى اللفظ قد يكون
اسما وقد يكون جملة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه فيهما
لفظا الجملة ومعنى مضمونها اي مصدر مسندها المضاف الى ما بعده من فاعل
او معمول

ثم شرع في بيان قسمي الاسم وهما المعرب والمبني فقال

وهو اي الاسم معرب ومبني وقدم المعرب لان اصل ما عدا الاصوات
من الاسماء الاعراب وما بني منها فلعلة كما سياتي فقال فالمعرب اي من الاسماء
لانه في قسم الاسماء فلا يذكر فيه بالاصالة الا ما هو منها وكذا جميع الحدود
التي يذكرها في قسم الاسماء وكذا في قسم الافعال المركب يعني الذي ركب
الى غيره تركيبا يتحقق معه العامل هذا احتراز يدخل فيه ما هو من المعرب
نحو زيد وقائم في قولك زيد قائم وما هو من المبني نحو هو لا في قولك قام هو
ويخرج منه ما لم يتركب اصلا نحو الف با وقولك في التعداد زيد عمرو بكر
واحد اثنان وما هو مركب الى غيره لكن تركيبا لا يتحقق معه العامل كغلام

غلام

كغلام في غلام زيد فان ذلك مبني عند لاعتبار التركيب بالفعل لا
مجرد الصلاحية لذلك كما اعتبره جار الله العلامة فخرج المضمر نحو
هو لا بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف لكونه مشابها المبني الاصل كما
سياتي ان شاء الله تعالى واما اسم الفاعل واسم المفعول فيشبهان المعرب
وهو المضارع وغير المنصرف مشبه لمطلق الفعل لا الاخبار الثلاثة
وحكمه اي الاثر الذي يترتب على كونه معربا ويخالف به المشبه المبني
الاصل من المبني ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان
يبدل حرف بحرف اخر في المعرب بالحروف كما يبدل الواو في اخوك مثلا بالالف
في حال النصب وصفة بان يبدل من التنوين الضم في حال الرفع مثلا في المعرب
بالحركات باختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف
ما يعمل البعض الاخر وانما قيدنا باختلافها لكونه في العمل لانه لا يقتضي مثل
قولنا ان زيدا مضروب وضربت زيدا وانا ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور مختلف بالحرفية والاسمية والفعلية مع ان اخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا عطف على التمييز اي يختلف لفظا اخره
او تقديره او على المفعول المطلق اما على انهما مصدران بمعنى المفعول اي
اختلافا ملفوظا او مقدرا او على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
اي اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد او تقديرا نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فيقدر الاعراب

على حرفه الاخير لمانع عن اللفظ به فيه بخلاف نحو هولاء فانه مبني
من الاعراب في جملته وهو مشابهته للحرف كما سيأتي فيقال انه في محل
الرفع اي في موضع الاسم المرفوع فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره

ولما كان معنى

المعرب ما فيه اعراب عرفه بقوله
الاعراب هو في اللغة الابانة ومنه الثيب تعرب عنها لسانها سمي الحركة
او الحرف به لانه يبين المعاني المقتضية ويجوز ان يكون بمعنى ازالة الفساد
من قولهم عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب سمي به
لانه يزيل الفساد الناشي من التباس بعض المعاني ببعض قوله ما اختلف
اخره به اي بما حركة او حرف مد والضمير في اخره للمعرب وفي به لما
التي اريد بها الحركة او الحرف واراد باختلاف الاخر اتصافه بصفة
لم يكن عليها اعم من ان يكون المختلف ذاته او صفته فالذات في الاسماء
الستة وفي المثنى والمجموع في حالة النصب والجر ايضا فانك في اخ واب
وحم وهن زدت اللام المحذوفة وفي فم زدت الميم المحذوفة وجعلت
ذلك المزيد ودخرا اخرها لاعراب في حال النصب والجر وكذا في ذو في
حال النصب والجر فانك جعلت الواو التي هي عينه بعد قلبها الفا او ياء علامة
النصب والجر كما سيأتي وكذا في المثنى والمجموع قلبت الالف والواو ياء في
حال النصب والجر وجعلتها بعد القلب اعرابا والصفة في المعرب
بالحركات فانه اختلف اخره من صفة السكون الى صفة التحرك باحدى الحركات

الثلاث

الثلاث وفي الاسماء الستة والمثنى والمجموع في حال الرفع فانه كان الواو
في الاسماء الستة متصفا بانه عين الكلمة او لامها والالف في المثنى والواو
في المجموع بانهما علامتا التثنية والجمع ثم جعل كل واحد من الثلاثة علامة
للاعراب فصار لبس بعد ان كان لشي واحد ويتخصص لفظا ما
بالحركة او حرف المد لا ترد العامل والمعنى المقتضي وان كان كل منهما
سببا لاختلاف الاخر واما اختلاف اخر المضاف الى ياء المتكلم بالكسر
لاجلها واخر المثنى بالفتح لاجل الالف واخر الجمع بالضم لاجل الواو
واخر المنسوب اليه بالكسر لاجل ياء النسبة فلا يرد مطلقا لرجوع الضمير
في اخره الى المعرب والمعرب هو المركب مع العامل وحالة الاضافة
والنسبة والتثنية والجمع قبل دخول العامل لانك اخبرت مثلا في قولك جاني
مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وقس عليه البواقي فقبل
حاق المذكورات كان الاسم مبنيا لعدم التركيب ونون المثنى والمجموع
لا تخرج الالف والواو عن كونهما اخر المعرب لانهما بمنزلة التنوين
في المفرد وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المعنى المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه

ثم اشار الى بيان الغرض من

وضع الاعراب في الاسماء فقال ليدل اي وضع الاعراب ليدل
على المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة اي المعاقبة

والمبتدأ وله معنى يرد تارة هذا وتارة هذا **عليه** أي على الاسم المعرب يعني أن الاسم يطرأ عليه معنى من أحد الثلاثة المعاني المذكورة فوضع لكل معنى علامة يدل عليه ويميزه عن الآخرين ولم يكتف عن التمييز بالعامل المحدث لتلك المعاني لأنه قد لا يحصل منه تمييز كما في قولك ما أحسن زيد لو أردت التعجب منه من حسنه أو نفي إحسانه ولم تعرب لا لتبس أحدهما بالآخر وقد يصعب فهم المعنى إذا تعدد العامل عن المعمول مثلا كما إذا قلت ضربني وأكرمته زيد فإنه يلتبس على السامع ولا يدري أزيد بدل من الضمير في أكرمته أم فاعل الضرب على الفعل فإنه لا يطرأ عليه مثل هذا المعنى لا في النادر في مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما سيأتي فلم يعتبره البصريون فيما ليس ندرته وعدم لزومه واعتبره الكوفيون كما سيأتي وأما الحرف فلا يطرأ عليه مثل ذلك أصلا فلهذا كان الأصل في الأسماء الإعراب وإن كان أصلها الإفراد الذي لا يحتمل معه إعرابا لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة كما في التعداد مخالف لنظره فهو عارض غير وضعي

ولما كانت المعاني

المفتقرة إلى التمييز ثلاثة كانت أنواع الإعراب ثلاثة لأنه ليكون لكل معنى

وأنواعه أي أنواع الإعراب الذي وضع لتمييز المعاني الثلاثة ليكون كل نوع علامة لمعنى وأسماؤها **رفع ونصب وجر** هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية ولا يطلق على الحركات

كما أشار إليه المصنف

الثابته

الثابته أصلا كاختلاف الضمة والفتحة والكسرة فإنها لا تستعمل في الحركات غير الإعرابية كضمة حيث وقاف قفل وفي الحركات الإعرابية على قلة مع القرينة كقول المصنف كما سيأتي بالضمة رفعا **فالرفع علم الفاعلية** أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما لشمول المشابهات بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما وهو ثلاثة أشياء الضمة والواو والألف كما سيأتي **والنصب علم المفعولية** أي علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما لشمول المشابهات به وهو أربعة الفتحة والكسرة والألف والياء **والجر علم الإضافة** أي علامة كون الشيء مضافا إليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فإن المقابل لهما لا كون الشيء مضافا وهو ثلاثة أشياء الكسرة والفتحة والياء وكل ما سوى الضم هو في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما سيجيء ولما كانت الإضافة مصدرا بعينها لم يلحق الياء المصدرية وإنما خص الرفع بالفاعل لأن أصل الإعراب الحركات كما سيجيء والضمة أقواها لكونها بعض الواو الذي هو أقوى من أخويه والعمد أقوى من الفضلة فجعل القوي للقوي وأخص النصب بالفضلة لخفة الفتحة لكونها بعض الألف وضعف الفضلة مع كثرتها فجعل الضعيف للخفيف الكثير وأخص الجر بالإضافة لأن المضاف إليه فضلة في الحال كزيد في مررت بزيد وفي الأصل كما في ذهب بزيد وغلام زيد إذ أصله غلام حصل لزيد فأرادوا أن يميزوا ما هو فضلة بواسطة عما هو فضلة بغير واسطة ولم يكن بقي من الحركات غير الكسرة فجعلوها علامة له

ولما ذكر العوامل وفيما

والعامل ما به سقوم

بين عرف العامل لسعرف ما تلك العوامل فقال والعامل ما به يتقوم اي بشي باستعانته يحصل واحد من المعاني التي
المعنى المقتضي للاعراب اي شي باستعانته يحصل واحد من المعاني
وذلك الواحد هو المقتضي اي الطالب للاعراب ففي جاء زيد عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فاقتضى ذلك المعنى علامته وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فاقتضى علامته وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فاقتضى علامته فهنا
ثلاثة اشيا مقتضي وهو المعنى ومقتضى وهو الاعراب واله اقتضى وهي
العامل وسياتي بيان العامل في كل معمول مما ذكره المص في موضعه

ولما عرفت ان الرفع

والنصب والجر لانه ثلاثة اشيا
محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب ... فيبدا
المعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وكون حرف
هذه العلامه المميزه لكل واحد من هذه المعاني التي هي طارية لازمه
ان يطلب لها خف علامه يمكن لازمه واخف العلامات الحركات لكونها
ابعاض الحروف المد التي هي اخف الحروف فجعلت علامه هذه المعاني الحركات
حيث امكن وعدل عن هذا الاصل حيث عرض مقتض للعدول عنه
فجعلت العلامات حروف المد كما سياتي في المعربات بالحروف وقدم منها ما

اسنوني

اسوى الحركات الثلاث كل واحده منها في محلها اعني الضم في حالة
الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر لجريانه على الاصل وهو شيان
اشار الى الاول بقوله فالمفرد المراد هنا به ما ليس مثنى ولا مجموعا فان
حكمهما سياتي المنصرف احترز به عن غير المنصرف فان له حكما اخر
وكان عليه ان يقول غير الاسما الستة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم
والى الثاني بقوله والجمع المكسر لا الصحيح فسياتي والمكسر ما تغير بنا
واحده كما سياتي المنصرف اخرج غير المنصرف بالضمه خبر لقوله فالمفرد
الخ بالضمه رفعا اي حالة الرفع والفتحه نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا
اي حالة الجر ونصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية مثال الاول جا رجل ورايت رجلا
ومررت ومثال الثاني جا رجال ورايت رجالا ومررت برجال وانما
اعرب هذا الجمع اعراب المفرد لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة
مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات
المخالفة الصيغ ولانه لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا
كما في الجمع بالواو والنون **ثم ثنى** بما يعرض فيه واحد من الحركات
اعني الفتح وهو جمع المونث السالم وهو ما ثبت له مفرد لحق اخره الف
وتا كمسلمات وحمامات ونحوه اولات نحو وان كن اولات حمل فان له حكمه
وليس بجمع اذ لم يثبت له مفرد لحق اخره ما ذكر وانما هو جمع ذات على
غير لفظه فلو قال الجمع المونث السالم واولات لكان اولى بالضمه يعني

رفعًا والكسرة نصبًا وجرًا وتقول هؤلاء مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ
فإن سمي به ففيه ثلاث لغات أشهرها استصحاب ما كان له قبل التسمية من
ثبوت التنوين ونصبه وجره بالكسرة كقوله تعالى من عرفات والثانية
ذهاب التنوين واستصحاب الكسرة والثالثة جره بالفتحة وروي بهما
أذرعات في قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها وإنما
نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إحرازًا له مجرى أصله أعني جمع المذكر
السالم على ما يجيء

ثم ذكر ما نقص

فيه من الحركات الكسر فقال غير المنصرف وسيأتي بيانه بالضمة
يعني رفعًا والفتحة يعني نصبًا وجرًا تقول هذا أحمد ورأيت أحمد ومررت
بأحمد وإنما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه

ثم ثنى بمعربات

إعرابها بالحروف وفيها أيضًا ثلاثة أقسام أولها ما استوفى الحروف الثلاثة
وهو الأسماء الستة أشار إليه بقوله أخوك وأبوك وحموك أي أبو زوجك أو
أخوه أو ابنه أو نحوه فالحم قريب زوج المرأة وهنوك والهن الشيء المنكر
الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك وفوك وذو
مال مضافة حال من المستتر في قوله بالواو واحترز به عن حال إفرادها كأب
فإنها معربة بالحركات إلى غير يا المتكلم احترز به عن حال إضافتها إلى يا
المتكلم فإنها أيضًا معربة بالحركات لكن تقديرًا كما سيأتي ويشترط فيها
أيضًا أن تكون غير مثناة ولا مجموعة إذ تعرب حينئذ إعراب سائر الأسماء
المثناة والمجموعة وألا تكون مصغرة كأبيه إذ تعرب حينئذ بالحركات

لفظًا

11

لفظًا ويصحح هذه الأسماء أعني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها
وتصغيرها ولم يتعرض عن اشتراط إضافتها إلى غير يا المتكلم
لئلا يتوهم اشتراط إضافتها لكونها إلى الكاف وإنما أعربت هذه الأسماء
بالحروف لكثرة استعمالها وصلاحية أواخرها لأن تكون إعرابًا فقصد
التخفيف بأن جعلت تلك الحروف نفس الإعراب وتركت الحركات
وهي في المعرب بالحروف جارية على القياس في إشباع الأحرف الثلاث
كل في محله

تنبيه

ما عدا ذو من الأسماء المذكورة
قد يعرب في بعض اللغات بغير الحروف وسيأتي إشباع الكلام فيها في
باب المجرورات إن شاء الله تعالى وثانيها

المثنى

وما ألحق به وهو صيغة وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافًا حال كون كلا مضافًا إلى المضمر نحو كلاكما
وكلانا واحترز به عن حال الإضافة إلى الظاهر نحو كلا الرجلين
فإن إعرابه تقديري كعصى واثنان وكذا فرعاه أعني اثنتان
وثنتان وثنايان وهما طرفا الحبل المثنى ومذروان وهما طرفا
الأليتين والموضعان الذي يقع عليهما الوتر من القوس بالألف رفعًا
والياء نصبًا وجرًا تقول هذان الزيدان كلاهما واثنان وثنايان و
مذروان ورأيت الزيدين كليهما واثنين وثنايين ومذروين وإنما
حكم بأن التثنية ملحقة وليست تثنية لأنه لم يثبت لها مفرد يلحق آخره
ألف ونون كما هو شأن المثنى كما يجيء إذ لم يقل في الواحد كل ولا كلت

ولا اثن ولا ابنت ولا ابنتا ولا اثنا ولا مذري وانما اشترط في اعراب الاخر
كلا اعراب المثنى اضافته الى الضمير وانما الحقت بالمثنى لمشابهتها له معنى
لكون كل واحد منهما مثنى المعنى وكذا لفظا بكون اخر كل منهما الفا ونونا
زايدتين لا كلا فان لفظه مفرد لكنه اشبهه بكون اخره الفا وان كانت اصلية
ولا ينفك عن الاضافة حتى يجبر بالتجرد عن النون وحصر ذلك في الاضافة
الى المضمرات لانه ابلغ جريه على المثنى بالتاكيد له نحو الرجلان كلاهما
وحينما كلا كما فتاكد تثنيه ومعنى وعومل معاملة المثنى فيما هو الاصل
فيه اعني الاعراب وطرد ذلك الحكم فيها وان لم يتبع المثنى المعرب
نحو حينا كلانا وكلاهما اي بعد ذكر بتخصيص واما اذا اضيف الى المظهر
فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا تقول جاني اخواك كلا اخويك
مثلا وكانه يعربونه مضافا الى المظهر اعراب المثنى ولا يضاف
الا الى المعارف المثناة نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق
المثنى نحو كلا زيد وعمرو الا في الشعر قال شعر

كلا اخي وخليلي واجدي عضدا • في النائبات والمام الملمات

ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كقوله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا وبعض العرب يلزمون
المثنى الالف في الاحوال كلها قال الشاعر شعر

حبك الانف والعينانا • وقال الاخر

قد بلغا في المجد غايتاها • وثانيها

جمع المذكر السالم

ومن الحق به وهو سبعة العشرون واخواتها من العقود
التي اخرها نون الى التسعين بالواو رفعا والياء نصبا وجرا نحو جاءني
مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
رجلا ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين رجلا وانما لم يكن التسعة المذكورة
جموعا لعدم ثبوت مفرد لكل منها الحق لاخره واو ونون كما هو شان
جمع السلامة للمذكر كما سياتي ان شاء الله اذ لم يقل في الواحد عشر ولا
عشرة واما عشرة وثلاثة واربعة الى تسع فليس شيء منها واحد الشيء
من المذكورات اذ لو كان كذلك لم يطلق العشرون الا على الثلاثين
فما فوقها من العقود لان اقل الجمع ثلاثة ولا طلق الثلاثون على
التسعة مع انه تزيد عليها وانما الحقت بالجمع المذكور لمشابهتها له
معنى لدلالتها على الكثرة ولفظا بالواو والنون الزائدتين في اخر
ما عدا الاول منها او بالواو مع لزوم اضافته في اولو كما ذكرنا في كلا
وانما اعرب المثنى والجمع المذكور بالحروف لانهما فرع للواحد وفي
اخرهما مطردا احرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له ولذلك لم يجعل الجمع المكسر
وجمع المؤنث السالم بالحروف اعني لعدم وجود حرف في اخرهما

جمع المذكر

كما ذكروا وجمعهما ان يعربا بالحروف ايضا ومن هنا نعلم انه لا مزية
لجمع المونث على جمع المذكر باعرابه بالحركات لان اعرابه بالحركات
خارج عما اصله ان يعرب به واما اعربا هذا الاعراب المعين لانه
لما جعل اعرابهما بالحروف وكان الاعراب في كل واحد بالانه فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بالثلاثة الحروف لوقع الالتباس عند الوقف
وعند حذف النون للاضافة ولو خص احدهما بما يفي الاخر لا
اعراب فوزعت بينهما بان جعلنا الالف علامة لرفع المثنى لانه
الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان واضربا والواو علامة
الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
واضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لكون كل منهما علامة الفضلة

تنبيه قد يجعل النون

مما جمع بالواو والنون على غير قياسه الذي
يأتي معقب الاعراب ويلزم الياء حينئذ واما اعرب كذلك سهلا على
مخالفته القياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر ويدخله التنوين
ولا تسقط نونه بالاضافة قال

• وان لنا ابا حسن عليا • اب بر ونحن له بنون

وقال • ذر اني من نجد فان سنينه • واذا سمي بالمثنى والجمع
المذكور وما لحق بهما اعرب اعرابه قبل التسمية الاكثر ويجوز ان

بجعل

نجعل النون معقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز سبعة احرف نحو
سعدان وسنين ونحو يلزم المثنى الالف كقوله

• الا يا ديار الحي بالسبعان والبحرين شاذ ويلزم الجمع الياء في الا صح
وربما معها الواو وقليلا ما الواو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون

ولما فرغ من تقسيم

الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع
في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشار الى تقسيمه اليهما
فيما سبق وقدم التقديري لانه اقل مما تقدم من اللفظي ما عداه فقال

التقدير اي تقدير الاعراب اما لاستحالة التلفظ به واليه اشار بقوله
فيما تعذر اي في معرب تعذر ظهور اعرابه وذلك في اسمين يستحيل الاعراب
اللفظي في كل منهما الاول المقصور وهو كل اسم اخره الف سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا وفتى
الالف المقصورة تعذر ظهور الاعراب عليها اذ لو اريد تحريكها
لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا اخر كالهمزة والثاني كل اسم
مما يعرب بالحركات مضافا الى ياء المتكلم وعلامي فانه لما شغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل كما تقدم تعذر
دخول حركة اخرى عليه موافقة لها او مخالفة اذ لا يحتمل الحرف
حركتين فاعرب كل من الاسمين تقديرا مطلقا اي في الاحوال الثلاث
تقول هذه العصا ورايت العصا ونظرت الى العصا وتقدر الحركات

على الالف وكذا في غلامي لتعذر الحركات على الميم مثلا ٥
واعلم ان ما هو كغلامي في تعذر الاعراب اللفظي فيه في
الاحوال المحكي نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فهو معرب بمقدر
الاعراب فيه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية فكان على المصنف
ذكره ويمكن ادراجه في ضابط هذا الباب المشار اليه بغلامي بان يراد به
كل معرب بالحركات اشتغل اخره قبل دخول العامل بحركة واما التعسر ف
واليه اشار بقوله او استثقل وذلك في بابين يستثقل الاعراب اللفظي
في كل منهما لكن مع لا مطلقا الاول المنقوص وهو ما اخره يا قبلها كسرة
كقاض فانه يستثقل فيه الاعراب رفعا وجرا لا نصبا لخفة الفتحة
فاصل قاض قاضي في حال الرفع وقاضي في حال الجر فاستثقلت الضمة
والكسرة على اليا بعد الكسرة كما يشهد به الحس فحذفتا فالتقا ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين فان ذهب التنوين
لأل مثلا رجعت اليا فتقول هذا القاضي ومررت بالقاضي بيا
ساكنة ورايت القاضي بفتح اليا وكذا في التنكير هذا قاض ومررت
بقاض ورايت قاضيا وقد يظهر الرفع والجر في الضرورة كقوله ٥
وعرق الفرزدق شر العروق • خبيث الثرى كابي الازند ٥
وقوله ٥ ويوما يوافين الهوى غير ماضي ٥ تنبيه
قد يقدر الحركة في غير ما ذكر فيقدر النصب في المنقوص في الضرورة
كقوله ٥ ولو ان واش باليمامة داره • وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا

هنالك
وفي السعة كقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم
بسكون اليا ويقدر كل من الرفع والجر في غيره للضرورة كثيرا وفي السعة
قليلا فالاول كقوله ٥ وقد بدا هنك من المئزر ٥ وكقوله ٥
لقاه من معد به في العرض خاليه ٥ والثاني كقراءة بعضهم وبعولتهن
باسكان التا ورسلنا باسكان اللام وكقراءة ابي عمرو فتوبوا الى باريكم
باسكان الهمزة و الثاني كل جمع بالواو والنون اضيف الى يا المتكلم
واشار اليه بقوله نحو مسلمي فانه يقدر فيه الاعراب للاستثقال
رفعا لا نصبا وجرا وذلك لان اصله في الرفع مسلموي اجتمعت الواو
واليا وسبقت الواو بالسكون فحصل الثقل فوجب قلبها يا وادغامها عامها
فيها ثم كسر ما قبلها لمناسبة اليا كما هو مقتضى قاعدة التصريف فلما
خرج الحرف عن حقيقته فيكون اعرابه في هذه الحالة بالواو بعد
محالا فتعين التقدير بخلاف النصب والجر فان اعرابه لفظي لان اليا التي بها اعرابه
في هاتين الحالتين ثابتة لفظا وادغامها فيما بعدها لا يخرجها عن
حقيقتها تنبيه من المقدر اعرابه ما حذف فيه الحرف
الذي هو الاعراب لالتقا الساكنين وذلك في الاسما الستة والجمع
في جميع الاحوال وفي المثنى في حالة الرفع نحو جا ابو الخير وصالحو
القوم ورجلا البلد ورايت ابا الخير وصالحي القوم ومررت بابي الخير
وصالحي البلد وكانه لم يعده من المقدر اعرابه لظهور عوض الحذف
لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه

صيرا مصلا لحق المضاف فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا اما
مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فيما بقي من المعربات اعرابه
ظاهر واليه اشار بقوله والفظي فيما عداه. ولما ذكر
في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل
من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب اللفظي والتقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واسبق في الكلام فيما توضح تعريفه
وبذلك يعرف المنصرف اذ هو ما عداه فقال غير المنصرف ما فيه علتان
اي معرب فيه امران لكل منهما يخل اذا كملت شروطه كما سياتي في بحث
الكسر والتنوين فانه ذكر بعد هذا وحكمه ان لا كسر ولا تنوين والحكم
ما توجبه العلة في اصطلاح الاصوليين وليس العلة الا مجموعهما
من علل تسع وهو علة او واحدة منها اي من تلك التسع تقوم
هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان توجد وحدها
باثرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما قاله ابن الانباري في
هذين البيتين وقبلهما ه

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت • ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف • ووزن فعل وهذا القول تقريب

ادخالهم على الجمع والتركيب للمحافظة على الوزن فقط وزيادة مصوب
على الحال من النون لانها فاعل في المعنى اذ المعنى منع الصرف كذا

وكذا

وكذا الالف والنون وقوله الف فاعل الظرف اعني ما قبلها او مبتدا خبره
الظرف المتقدم والظاهر انه يلزم من كون النون زائدة زيادة
الالف قبلها وانه لا يوجد اسم في اخره نون زائدة قبلها الف اصلية
فلا زيادة لا يفهم حسن زيادة الالف مع انها ايضا لا بد ان تكون
زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزائدتين وقوله وهذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل نظما تقريب لها الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهل والقول بان كل واحدة من التسع مانع تقريبي لا تحقيقي
اذ المانع في الحقيقة اثنان منها ه وقد اخرنا العلل المذكورة ما نابه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سوى كانت
كما في ذفرى وحبلى او لا كسعنزى ثم ذكر امثلة التسع على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة
مثال التانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال
العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي الاثر
الذي يترتب على مجموع العلتين او العلة القائمة مقامهما ما يخا لف
به المنصرف ان لا كسر يدخله وان كان مجرورا بل يكون جره بالفتح
ولا تنوين للتمكن وذلك لان لكل علة فرعية واذا وقع في اسم
علتان تحصل فيه فرعيتان من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع

عن الاسم من جهتين هما افتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر على
الصحيح فيمنع منه ما لا يدخل الفعل اعني الكسر ومنع منه ايضا
التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان
في العدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع عن الموصوف والتانيث
فرع عن التذكير لانك تقول قائم قائمة والتعريف فرع عن التنكير
لان اصل كل ما تعرفه ان يكون مجهولا لنا والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه لسان اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل وزن فرع الاسم لان اصل كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص وما في حكمه بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ۝ ولم يكف الواحد في هذا
الحكم لضعف المشابهة بالفرعية لحصولها في الاصل اذ ليست من خصائص
الفعل الظاهرة وفي الفرع ايضا ومزية الجمع في ابنائها فهما الى كلمة
كما عرفت ولذلك لم يشبه الفعل لاجلها ولا اعطي عمل الفعل كما اعطي
عمله فوتت مشابهته بالفعل بصيرورته معناه معناه كاسم الفعل
وكما عمل فقط توسطت مشابهته للفعل من حيث تركيب الحروف الاصلية
والموافقة في شيء من المعنى كاسم الفاعل اعطيت بهذه المشابهة عمل الافعال
التي فيها معناها ما وههنا فروع اخر

قال الرضي

لم يعتبر وهي كون الاسم مصغرا او منسوبا او مسندا الى غيره

[illegible]

دلك

٦

الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه
في الاصل فاعلا وفاعلا في نحو طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد وكذا
لا يقوم مقام الفاعل خبر كان لاجله ولا ثاني مفعولي ظننت لا يقام خلافا
للفرا والكسائي ولا مفعولا له ولا ثالث مفعولي ... خلافا للفرا

واذا قد عرفت انه لم

يبق من المفاعيل التي تقام مقام الفاعل الا المفعول به والمفعول
فيه من الزمان والمكان والجار والمجرور والمفعول المطلق فنقول واذا وجد المفعول
به تعين له اي للقيام مقام الفاعل لان طلب الفعل له اشد
من طلبه لسائر ما ذكر نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره فقد اجتمع المفعول به وهو زيد والمفعول فيه الزمان
وهو يوم الجمعة والمكان وهو امام الامير والمفعول المطلق وهو
ضربا شديدا فيتعين للنيابة المفعول به وهو زيد ولا فرق على
الصحيح بين المفعول به الصريح والملحق به اي المنصوب بحذف
الجار نحو امر زيد الخير او زيد بالخير وذهب الكوفية الى ان قيام
المفعول به مع وجود غيره اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة
الشاذة لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقراءة ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر ۝

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ۝ لسب بذلك الجرو الكلابا ۝

وقول الاخر ۝

اتيح لي من العدى نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا
وقول الآخر
وانما يرضي المنيب ربه * ما دام معنيا بذكر قلبه
والآخر
لم يعن بالعلياء الا سيدا * ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى
قال في المنهل الصافي ومن ملح الاخبار ان شخصا يسمى ارشد الدين من اكابر فضلاء العجم وفاضلا آخر عجميا يسمى بنجم الملك اجتمعا في مجلس بعض الامراء فتجاذبا اطراف البحث الى ان انتهى الكلام الى اقامة غير المفعول به مع وجوده فاختار الارشد المذهب الكوفي واحتج في نصرته فعارضه ذلك الفاضل وكان فيه حدة مفرطة فقال له الارشد لو لم يكن للكوفية من الادلة الا قول الشاعر ولو ولدت البيت فصاح العجمي واستطار غضبه وقام مغضبا لا يلوي على احد من اهل المجلس فسأل الامير عن سبب غضبه ولم تركه موجب في الظاهر فقال الارشد يا مولانا هذا الرجل يلقب في بلادنا بالكلب فلما انشدته هذا البيت غضب وفر فضحك الامير **تنبيه** يشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجيز في غير المتصرف نحو قعد عندك وفي غير الملفوظ نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها او في ضرب والمفعول المطلق النائب ان لا يكون لمجرد التوكيد ولذلك وصف

المص

المص ضرب بقوله شديدا وان يكون ملفوظا به فلا يجوز ضرب اي الضرب واجاز ابن السراج اضمار المعهود كقولك لمن ينتظر القعود قد قعد ويجوز نيابة المدلول عليه بغير لفظ العامل نحو قمت فاستحسن اي استحسن قيامي فان لم يكن المفعول به موجودا في الكلام فالجميع سواء لعدم المرجح لاحدهما على الآخر ونحو يكون الاسناد الى ما اسند اليه منهما مجازا فلك ان تقول في المثال المذكور يوم الجمعة بالرفع فقط ولك ان ترفع امام الامير او ضربا شديدا او نصف الليل ويتعين الجار والمجرور ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكونه مصدر الفعل **قال الرضي** والاولى ان يقال يعني مع عدم المفعول به كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره فهو اولى بالنيابة وذلك راجع الى اختياره والاول من باب اعطى يعني ما له مفعولان اولهما ليس مبتدا في الاصل اولى بالنيابة من الثاني لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدراهم معطو ويجوز اعطي زيد درهما واعطي زيدا درهم مع عدم اللبس والاوجب نيابة الاول نحو اعطي زيد بكرا

ثم شرع في المبتدا والخبر فقال

ومنها وهو عطف على قوله فمنه الفاعل اي من المرفوعات
او مما اشتمل على علم الفاعلية وانث الضمير باعتبار معنى ما لانها
عبارة عن المرفوعات وذكره في قوله فمنه الفاعل نظرا الى لفظه
المبتدا والخبر جمعهما في فصل لتلازمهما في الاغلب وكون عاملهما
معنويا فالمبتدا هو الاسم حقيقة او تقديرا فيشمل وان تصوموا خير لكم
وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم اي استغفارك
وعدمه سواء وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وخرج به الفعل
والحرف والمركب والمبتدا قسمان الاول المجرد عن العوامل اللفظية
اي الصالح لان تدخل عليه العوامل اللفظية وهي ان واخواتها
وما ولا وكان وظننت واخواتها ولكنه لم يوجد فيه واحد منها فدخل
نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد لان الزائد كالمعدوم فهو
صالح لدخول النواسخ عليه وخرج ما يدخل عليه شيء منها ولا يرد
ما جرد عنها ودخلت غيرها كالفاعل في نحو ضرب زيد لانه ليس
صالحا لدخولها عليه فان قيل التجرد يقتضي سبق
الوجود فيلزم ان يوجدا ولا فيه ثم تجرد عنها اجيب
بانه قد ينزل امكان الشيء منزلة وجوده كما في قولهم ضيق فم
الركية وسبحان من صغر جسم البعوض وههنا كذلك نزل امكان
احلالها عن العوامل بعد دخولها عليها منزلة وجوده وقيد
باللفظية لان المعنوية تدخله كما سيجي مسندا اليه خرج به الاسما

التي تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا التابع والثاني
الصفة وهي لا تكون الا مجردة عن العوامل كما لا يخفى والمراد بها
هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما في معناها
وهو المنسوب الواقعة بعد حرف النفي وهو ما ولا وان والف الاستفهام
لو قال وكلمة الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه ما وقع بعد غير الالف
كما سنذكر واحترز به عما لم يقع بعد شيء منهما فانها لا تكون مبتدا
الا ان اعتمدت على صاحب خبرا او حالا او صفة او صلة كما سيأتي فان
لم تعتمد بخبر فيتعين في نحو قائم زيد كون الصفة خبرا ولا يجوز
نحو قائم الزيدان الا عند الاخفش والكوفيين وعند سيبويه
على قبح رافعة لظاهر احترز به عن الرافعة للضمير ولا تكون الا مستتر
عند البصري كما سيأتي فانها لا تكون مبتدا بل خبرا مثل زيد قائم مثال
القسم الاول فان زيدا اسم مجرد عن العوامل مسند اليه وما
قائم ابواك مثال الواقعة بعد حرف النفي والتمثيل به على لغة
بني تميم واما على لغة اهل الحجاز فهو اسم ما وابواك فاعل ساد
مسد الخبر وكذلك لا وان وقائم ابواك ولا قاعد اخواك واقائم
الزيدان مثال الواقعة بعد الف الاستفهام وهل ذاهبة جاريتاك
وهل قرشي قومك وما صانع البكران ومن خاطب الجاران ومتى
ذاهب العمران وان جالس صاحباك وكيف مضطجع ابناك وكم ماكث
صديقاك واين قادم رفيقاك واعلم ان

الصفة الواقعة بعد ما ذكر برفع الظاهر قطعاً اذا كانت مفردة
وما بعدها مثنى او مجموعاً نحو اذاهب اخوتك فيتعين
للابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر اذ لا يمكن ان يكون خبراً لافراد
الضمير مع تعدد مرجعه واما نحو اقائم ابواه زيد فالهمزة داخلة
في الحقيقة على زيد لا على الصفة وترفع المضمر قطعاً اذا
كانت وما بعدها مثنى او مجموع غير نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون فيتعين للخبرية وما بعدها مبتدأ اذ لا يجمع بين فاعلين
الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ويحتمل الامرين اعني رفع
الظاهر ورفع المضمر وذلك اذا كانت مفردة ومرفوعها مفرداً
فحينئذ لا يتعين للابتدائية ولا للخبرية بل يجوز الامران
فلذلك قال فان طابقت اي وافقت مفرداً نحو اقائم زيد جاز الامران
كونها رافعة للظاهر فتكون مبتدأ والمرفوع فاعلاً
ساداً مسد الخبر وكونها رافعة لضمير مستتر فيها فتكون خبراً مقدماً
على المبتدأ تنبيه قال المنهل الصافي بعد ان ذكر
رفع الصفة المذكورة للضمير المنفصل نحو اقائم انت وهذه فيها
خلاف فالبصريون يجوزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الاول
وكونه فاعلاً فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون
الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب حكى في اماليه الاجماع على
ذلك ونسب الى الوهم في نقله قلت ولكن لا وهم

مصرح

مصرح بوجوب انفصال الضمير في الصفة الجارية على غير من
هي له كما سيأتي قال والعجب من الرضي
وكثير من شارحي الكافية حيث قالوا المراد بالظاهر في
قوله رافعة لظاهر ما كان بارزاً غير مستكن فيشمل المظهر والمضمر
فعمدوا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده
بدليل ما صرح به في الامالي من الاجماع على ان الصفة لا ترفع
ضميراً منفصلاً انتهى قلت ومما استشهد به المجوزون
قول الشاعر

خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع

وهو ظاهر فيما ادعوه وان لم يكن قاطعاً لجواز كون خبر انتما هو
الشرطية المدلول على جوابها بما واف بعهدي والمعنى انتما اذا لم
تكونا لي على من اقاطعه فما احد وافياً بعهدي لاحد لانكما
اباي مع مزيد اختصاصي بكما سبب لانتفاء ان يفي كل احد بكل في عدم
الوفا بعهدي مصححاً بان من هو اشد اختصاصاً به اذا لم يف بغيره
اولى واعلم انه اجري غير
قائم الزيدان مجرى لا قائم الزيدان فغير مبتدأ وسد
فاعل المضاف اليه اعني قائم مسد الخبر فهو مثل لا قائم الزيدان
في ان هذا المبتدأ لا خبر له لكنه غير داخل في حد شيء من قسمي
المبتدأ كما لا يخفى وكذلك قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد

واما من يقول ذلك الا زيد او ما فيه مسند الا خبر له ولا يحتاج
الى تقدير خبر لان المعنى قل رجل او قل من يقول ذلك الا زيد
وكذلك قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي يعطي بمعنى يقل وندر
فهذه مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ
الابتدا عليها لما فيها من معنى النفي فهي واردة على خلاف المبتدا
وكانها لعلة وقوعها في الكلام لم يعتد بها **والخبر هو المجرد** أي
الاسم حقيقة او تقديرا كما اذا كان جملة وقد صرح بهذا في شرح
المفصل حيث قال وخبر المبتدا وان كان فعلا او جارا ومجرورا او
جملة اسميته راجع الى كونه اسمية راجع الى كونه اسما في التقدير
الى اخر ما ذكره فيه فنحو يضرب من يضرب زيد غير داخل فيه وخرج
بهذا ما يدخل عليه شيء من النواسخ كخبر ان ونحوها **المسند** خرج
به القسم الاول من المبتدا والاسما المعدودة **المغاير للصفة المذكورة**
اي الواقعة بعد النفي او الاستفهام رافعة لظاهر خرج به القسم
الثاني من المبتدا ويرد عليه نحو يضرب في زيد يضرب ابوه زيد فانه
مجرد مسند مغاير للصفة مع انه ليس بخبر اذ الخبر هو مجموع
قوله يضرب ابوه لا الفعل وحده ويمكن ان يدفع بان المراد
بالمسند المسند الى المبتدا كذلك لا يحتاج الى قوله المغاير للصفة
المذكورة **واعلم** ان العامل في المبتدا والخبر عند
البصريين هو الابتدا اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند

ليسند الى شي او ليسند اليه شي فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر
رافع لهما **قوله** وقيل الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر
ونسب الى س وقال الكسائي والفرا كل واحد من المبتدا والخبر عامل
في الاخر فعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وقوله
الرضي ره **ولما كان الاصل**
عند البصريين في رفع الاسما الفاعل وفي نصبها المفعول
لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهو
مشبه بهما من وجه كما يقال هنا ان المبتدا شبيه الفاعل لكونه مسند
اليه والخبر شبهه لكونه ثاني جزئي الجملة **واصل المبتدا** اي حقه
الذي ينبغي **التقديم** على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها وجودا فناسب
ان يقدم عليه لفظا **ومن ثم** اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا
التقديم لفظا **جاز** تقديم الخبر الذي في متعلقه ضمير يعود
الى المبتدا المؤخر نحو **في داره زيد** مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتأخر لفظا لتقدمه رتبة **وامتنع** تقديم المبتدا المتصل به ضمير
يعود الى الخبر او الى متعلقه **صاحبها في الدار** لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز **قال الرضي ومن**
جوز ضرب غلامه زيدا اسبع ان يكون هنا

[illegible]

لان طلب المسند الخبره كطلب الفعل للمعول بل اشد ﴿ ويشترط
المسند اليه المعرفه ان يكون معرفه لا للمعرفه مطلقا معينا والمط
المهم الكثير الوقوع في الكلام اما هو الحكم على الامور المعينه و وقد
يكون المسند نكره ولكنه على ما اشتهر لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكره بوجه ما من الوجوه اذ التخصيص يقلل اشتراكها ويقرب
من المعرفه مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول
للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفه فجعل مبتدا
وخبر خيره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراه فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار ويسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اي من المعلوم كون احدهما في الدار الامرين كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفه فرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك
وما احد خير منك فان النكره فيه وقعت في حيز النفي وافادت عموم
الافراد وشمولها فعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
مما هو امر واحد والتمثيل به على لغة بني تميم وكذا كل نكره في الاثبات
تفيد بها العموم كتمرة خير من جرادة والظاهرات قوله تعالى
ولعبد مومن خير من مشرك من هذا ايضا وقولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في المعنى لانه بمعنى
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره
هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه

ان ما ذكر

انما ذكر بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وقولهم شر
اهر ذا ناب مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حاجته والهرير
صوت الكلب عند اذيته من البرد او غيره ومثل شر اهر ذا ناب كل
نكره اخبر عنها بجملة فعلية كقولك شر يحشك وما به لا حقا وه
جات بك وقول الشاعر ﴿
• قضا رمى الاشقى بسهم شقاوه • واغرى سبيل الخير كل سعيد ﴿
ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الحكم عليه لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة المخصص بالصفه و مثل سلام عليكم
لتخصيصه بالنسبة الى المسلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي
اي سلام من قبلي عليكم ولا يخفى ما في دعوى التخصيص في اكثر ذلك
مما ذكر من التكلف وعدم الظهور فالصواب ان العمدة حصول
الفائده وان لم يوجد مخصص بالتعليل وجوه يوسر بناظره ﴿

قال الرضي قال ابن الدهان

وما احسن ما قال ... اذا حصلت الفائده فاخبر عن اي
نكرة شئت ولا فرق في ذلك بين المسند اليه والفاعل الا ان وقوع المسند
معرفه اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفه في كثير من

المواضع بخلاف الفاعل فانه وقعه لتقدمه عليه وجوبا لا للتنبيه
بصفة ن ولما ذكر ما هو الاصل في المبتدا ضمنا اعني
التعريف وما خالفه صريحا اعني التنكير اردفه بما هو الاصل في
الخبر ضمنا وما خالفه صريحا فقال والخبر قد يكون جملة والاصل
الافراد كما سياتي لافادتها من الحكم على المبتدا ما يفيده المفرد
اسمية وهي التي جزوها الاول اسم مثل زيد ابوه قائم فقولك ابوه
قائم جملة هي خبر عن زيد ومثلها زيد ما ابوه قائما و فعلية وهي
ما جزوها الاول فعل زيد قام ابوه وزيد ما قام ابوه ونحو ذلك
قال الرضي ولا يشترط ان تكون
خبرية بل يصح انشائية نحو اسم لا مرحبا بكم وشرع عبيده وقوع
الانشائية خبرا وقال مثل انتم لا مرحبا بكم ماول بانتم مقول في حكم
او يستحقون ان يقال في حقكم لا مرحبا بكم ولا بد من عائد اي
رابط يربط تلك الجملة بذلك المبتدا لان اصلها الاستقلال فاذا جعلت
جز الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجز الاخر اذ لو قلت زيد قام
ابو عمرو كان لغوا والموضوع للربط هو الضمير وقد يقوم الظاهر
مقامه فياتي في مواضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي
وسماعا في غيرها وشرط سيبويه اعادة الظاهر بلفظه وان يكون
في الشعر واجازه الاخفش مطلقا نحو زيد جاني ابو طاهر اذا كان
يكنى بابي طاهر وكقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا

لا يصح

لا يصح اجر من احسن عملا اي اجرهم وهذا العايد اما يحتاج اليه اذا
كانت تلك الجملة غير المبتدا واما اذا كانت نفس المبتدا الخبر ضمير
الشان نحو هو الله احد ونحو مقولي زيد منطلق فلا يجب العايد
وقد يحذف ذلك العايد اذا لم يكن مرفوعا فيا سا في موضع ولخبر
وهو اذا كان مجرورا بمن والجملة التي خبر اسمية والمبتدا فيها جز
من الاول نحو البر الكر بستين اي منه قال الفرا
وكذا في المنصوب والمفعول به اذا كان المبتدا كل نحو
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
ورده غيره وسماعا في غير ذلك من المجرور نحو ولمن صبر وغفر
ان ذلك لمن عزم الامور اي منه ومن المنصوب بشرط كونه
منصوبا لفظا بفعل نحو زيد ضربته او محلا او صفة نحو انا زيد
انا ضاربه ومذهب البصريين ان حذف العايد في مثله انما يجوز للضرورة
في الشعر واما في غيره فضعيف وأما المفرد فان
كان جامدا غير ماول بالمشتق نحو انا زيد فلا ضمير فيه خلافا
للكسائي نظرا الى ان معنى انا زيد مثلا متصف بالزيدية
او محكوم عليه بها وان لم يكن جامدا نحو زيد قائم او زيد قائم ابواه
او كان ماولا بالمشتق نحو القاع عرفج كله اي غليظ فلا بد له من
الضمير ايضا مطابقا للمرجع واما نحو مقابل زيد فوقي ان وزان الخبر
الغير والتعبير طلعان فعلى حذف المعطوف اي مقابل زيد وزيد

ثوبان وزاك العبير والعبير طلحان ونحو زيد والريح يباريهما
وزيد وعمرو يضربه من قبيل كل رجل وضيعته كما سيأتي وما وقع
من الاخبار ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره اما لجريه مجرى
الظرف في جميع احكامه او لانه عنده ظرف اصطلاحا كما هو عند
بعضهم كذلك قال الاكثر انه مقدر بجملة نحو زيد عندك او في الدار
مقدر باستقر او حصل ونحو ذلك لان الظرف منصوب على انه
مفعول فيه كما في جلست امامك والجار والمجرور منصوب المحل
كما في مررت بزيد ولا بد له من عامل والاصل في العمل للافعال فوجب
تقديره فعلا وحينئذ يقدر عاما اي مما لا يخلو منه الفعل
كالحصول ونحوه ليكون الظرف دالا عليه ويجب حذفه لقيام
القرينة عليه وسد الظرف مسده قال ابن جني يجوز ذكره

قال الرضي

ولا شاهد له واما لو كان خاصا نحو
زيد آكل عندك لم يحذف الا جوازا لقرينة نحو من
لك بالمهذب الندب اي من يضمن لك والكوفيون لا يقدرون
له عاملا اصلا ويقولون ان عامله معنوي وهو الخلاف يعني
مخالفته للمبتدا في انه ليس عينه ولا كعينه فان عندك في
قولك زيد عندك ليس هو نفس زيد ولا كنفسه خلاف غيره
فانه اما نفس المبتدا نحو زيد قائم او كنفسه نحو وازواجه امهاتهم
وذهب ابن السراج وابن جني الى ان المقدر مفرد اي حاصل

اومستقر

قال الرضي

اومستقر بناء على ان الاصل في الخبر الافراد
لا دليل عليه لكن قال العلامة التفتازاني الانصاف
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثبوتها او مستقر لا ثبت
واستقر قلت وهو المناسب لما ذكره اهل المعقول من ان معنى
الحمل الحكم بان المتغايرين مفهوما متحدان ذاتا وهو ايضا المفهوم
من شرح المفصل للمص لا يقال ان الجملة من حيث هي اذا كانت خبر
المبتدا كانت بعد بين المفرد لصيرورتها ذات محل من الاعراب
لانا نقول يكفي في ذلك وقوعها موقع المفرد وظاهر كلام
المص هنا وفي رسالة للخبر المفرد بان زيد كما سيأتي وفي قوله
او لمتعلقه ضمير في المبتدا كما سيأتي ان الظرف هو الخبر كما
هو مذهب ابي علي وكانه لذلك لم يعده فيما يجب حذفه من الخبر
كما نحوه وعند غيره هو العامل المقدر وهكذا الخلاف اذا وقع
بعده معمول منصوب نحو زيد خلفك واقفا واختلف في الضمير
الذي كان في المتعلق فبعد حذفه مع المتعلق وذهب ابو علي
ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه تؤكد كقوله ❊
فان فؤادي عندك الدهر اجمع ❊ فان يك جثماني بارض سواكم ❊
ويعطف عليه كقوله ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊
وينصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها

صدره
الا يا نخلة من ذات عرق

قال في المنهل الصافي

وفي الكل نظر لانا لا نسلم امتناع العطف على المحذوف نحو نعم
وعلامه صحوا بالمرفوع فال اقام زيد ولا منافاة الحذف للتوكيد
بعد فان الخليل وس في نحو مررت بزيد واما مي اخوه انفسهما انه
يجوز رفع انفسهما بعد بتقدير هما صاحباي انفسهما ونصبه بتقدير
اعنيهما انفسهما ولا منافاة الحذف لمجي الحال بشهادة قوله بلى

قلت ومنه ما ذكر البصريون في مررت بزيد وابن قادرين
فانما ان فانما خالين ضمير كان المحذوف **واما**
اذا وقع بعده مرفوع فان اعتمد على احد الثلاثة اعني
صاحبه او الهمزة او ما نحو زيد في الدار ابوه وافي الدار زيد
جاز في ذلك المرفوع ان يقدر انه فاعل للظرف وهو رافع
له وجاز ان يقدر فيه انه خبر يقدم على المبتدا ۞ وان لم
يعتمد نحو في الدار زيد فالصحيح انه خبر يقدم على المبتدا
لا فاعل بدليل الاجماع على جواز في داره زيد ولو كان فاعلا
لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا اذ لو على
ان زيدا كان مبتدا او الالم ينتصب **واعلم** ان ظرف
الزمان لا يقع خبرا عن اسم عين فلا يقال زيد يوم الجمعة
لعدم الفائدة الا بتاويل لحذف المضاف نحو الليلة الهلال اي
رويه الهلال واليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وانه لابد
في المبتدا والخبر من تغاير مفهوميهما واتحادهما ذاتا اذ لا الفصل

اعلم ان هذه الاحوال العطف والتاكيد والتعجب على المحذوف ... ما يجب حذفها ... الاتساع ... الصدر ... بالرفع

الفائده فان اتحد المفهوما لم يصح الا بتاويل كشعري في قول ابي النجم ۞
• انا ابو النجم وشعري شعري ۞ بانه المشهور المعروف بالجزالة والكمال
وكتاويل انا اباني لم اتغير عما كنت عليه قال ۞
• زفوني وقالوا يا خويلد لا ترع • فقلت وانكرت الوجوه هم هم ۞
وكذا ان تغايرا ذاتا لم يصح الا بتاويل كقوله تعالى وازواجه امهاتهم
وقولك داري ميل فرسخان فانه على حذف المضاف اي مثل امهاتهم
وذات مسافة فرسخين وكقولها ۞
فانما هي اقبال وادبار • صده ه ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت ۞
وقوله تعالى ولكن البر من اتقى فانهما للمبالغة جعلت الناقة كانها
تجسمت من الاقبال والادبار حتى صارت عينهما وكذلك في الاية
الكريمة جعل الشخص الملازم للايمان كانه نفس البر وان قدر
مضاف اي ذات اقبال وذو البر او جعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل اي مقبله ومدبره والبار جاز لكن يفوت المبالغة ۞
ولما ذكر سابقا ان اصل المبتدا التقديم شرع فيه فيعرض ما يوجب
لزوم ذلك الاصل بعد ان كانت مخالفته جائزة فقال **واذا كان**
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام والشرط والمضاف الى احدهما
نحو من ابوك وغلام من اخوك ومن يقم اقم وغلام من يقم اقم وجب
تقديم المبتدا رعاية لحق الصدارة الذي يقتضيه الاستفهام

والشرط في كلما نعما وفيما اصبع اليهما بشرايه معناهما الى ذلك المضاف
والالم عن تقديمه على ماله الصدر ٥ وكون كلمة الاستفهام في
نحو من ابوك مبتدأ مذهب س لانه عين الاخبار بالمعرفة عن النكرة
المتضمنة للاستفهام او التي هي افعل تفضيل تقدم على غيره والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعبره على ان هذين
خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام
وخبر كلمة الشرط فيبطل الشرط لعدم خلوه عن الضمير اذا
ارتفع كلمة الشرط بالابتداء بخلاف الجزاء فانه يخلوا عن الضمير
كما في ابن عامر كان الناس يعتنه ورجاه فانت فغني ورجابي ٥
وقيل الشرط والجزاء مع الصيرورة فهما سبب كلمة الشرط كالكلمة
الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له **او كانا** اي المبتدأ
والخبر **معرفتين** معا ساويا استوى تعريفهما نحو القائم هو العالم
ام اختلف نحو زيد العالم **او كانا** نكرتين **متساويين** رتبه في التخصيص سوا
اتفقا التخصيص فيهما **نحو افضل منك افضل مني** ام اختلف نحو رجل صالح افضل
من زيد فانه يجب تقديم المبتدأ لخوف اللبس وهذا مع عدم القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ اذ لو وجدت جاز تقديم الخبر
كقوله ٥ بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا ٥ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ٥
اي بنوا ابنائنا بنونا لان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه فهو
الخبر اذا اجري التشبيه على ظاهره ومثاله ٥

لغاز

• لعاب الافاعي القاتلات لعابه • وارى الجنا اشتارته ايد عواسل ٥
ومن هنا تعلم انه لا تخبر بمعرفة عن نكرة اذ لو جاز ذلك لكان
المبتدأ في بعض ذلك واجب التقديم لخوف اللبس وذلك فيما تصلح
فيه نكرة لان تكون مبتدأ نحو رجل اخوك فلا تعض موجب التقديم
مما ذكره **او كان الخبر فعلا** اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ **نحو زيد قام**
فانه يجب تقديمه لئلا يلتبس بالفاعل هذا اذا كان مفردا واما نحو
الزيدان قاما والزيدون قاموا فلئلا يلتبس بالبدل من الضمير او
من الفاعل على لغة اكلوني البراغيث فيفوت حكم الابتداء او يحمل على المفرد
مع ان بعضهم جوز تقديم الخبر في مثله وانما قال فعلا لانه لو كان
فعلا مسندا الى غير ضميره نحو زيد قام ابوه لم يجب تقديم المبتدأ نحو
قام ابوه زيد **ويجب** في هذه الصور الاربع ويجب تقديمه في
اربع اخرى ايضا وهي اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد
قائم او كان ضمير الشان نحو هو الله احد او اقترن الخبر بالفا
نحو كل الذي يأتيني فله درهم بعد الا لفظا او معنى نحو وما
محمد الا رسول وانما انت نذير وقوله ٥
• فيا رب هل الا بك النصر يرتجى • عليهم وهل الا عليك المعول ٥
ضرورة ٥ ثم بين انه قد يعرض ايضا ما يوجب مخالفة ذلك الاصل
وهي وجوب تقديم الخبر فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام**
والخبر المذكور هي كلمة الاستفهام **مثل اين زيد** ومن ابوك عبد

اشارة الى ان عبارة المص
تجوز اذ الخبر ليس هو الفعل
فقط بل الفعل مع الفاعل
المستتر فيه ٥

عيرش والمضاف اليها نحو غلام من ابوك يجب تقديم الخبر
حفظا لصدارة الاستفهام وانما قال المفرد لانه لو كان الخبر
جملة متضمنة لما له الصدارة لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه
لانه يكفي ما له الصدارة ان يقع صدر جملة حيث لا يتقدم عليه
اجنبي منها ولا ما يدخل عليها مما يغير معناها ويصير من تمامها
كان وسائر ما يحدث معنى في الجملة التي يدخلها فلا يقال ازيد من
باسني اشكره واما ما لا يغير معناها كالذي في نحو قولك الذي
ان تضربه ولا تضر بتقدمه عليه وان صار من تمام جملته اذ
الموصول مع الصلة كلمة واحدة والمبتدا فيما نحن فيه ليس من
تمام جملة الخبر ولا موثرا فيها معنى وثمّ اسم مفرد امع انه
مورد جملة على ما تقدم نظرا الى لفظه فانه مفرد سواء قدر
مفردا او جملة ويجب ايضا تقديم متعلق الخبر المفرد الملفوظ
اذا كان ظرفا مشتملا فيه معنى الاستفهام عليها محمولا على المبتدا اما
مع الخبر نحو غلام من راكب زيد او بدونه نحو غلام من زيد راكب
او كان مصححا له اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة
وذلك اذا كان ظرفا مختصا نحو عندك رجل او جارا ومجرورا
مثل في الدار رجل فانه يجب تقديمه في الاغلب لتحصيل التخصيص
الذي لولاه لما صح الابتداء بالنكرة وقد عرفت ما فيه
قال الرضي الاولى ان يقال انما وجب تقديم الخبر

اذا كان

اذا كان ظرفا خوف التباسه بالصفة مع كثرة استعمال الظرف
خبرا وبعد تقديمه يرتفع اللبس بخلاف غير الظرف فانه يمشي
من تقديمه لبس اخر اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل لاحتمل كون
قائم مبتدا ورجل خبره على ما جوزه الاخفش من عمل الصفة
بغير اعتماد من رجوع الضمير الى المتاخر او كون قائم خبرا
لمبتدا اخر كالذي في الدار مثلا ورجل بدل اسم قائم وقيد في
الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في الحجر لا فيك
ان النكرة اذا كانت متضمنة لمعنى الدعاء نحو سلام عليك وويل
له فالاغلب تاخير الخبر وكان المص اخرجها بحكم المثال فقيد
او لمتعلقه بكسر اللام اي جزئه ضمير في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا
فان الخبر هو مجموع على التمرة والتمرة وحدها متعلق به لكونه
اي جزاله والضمير في مثلها عائد الى ذلك الجزء الذي هو التمرة
فيجب تقديم الخبر لئلا يعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وقد
يفسر المتعلق بالمعمول ويقال الخبر هو المحذوف ويسمى المجرور
وحده متعلقا لانه متعلق بالعامل بواسطة حرف الجر وهذا التفسير
لحفظ المتعلق لكنه يلزم منه وجوب تقديم الخبر في مثل على الله
عبده متوكل ومتوكل وزيدا غلامه ضارب او ضرب وليس كذلك
الا عند الكوفيين وايضا الاول هو الموافق لظاهر ما تقدم من
كلام المص من ان الخبر هو الظرف لا المقدر والله اعلم لانه

واعلم

ما يسقط فانه [illegible] حتى يعتد [illegible]
مما التقدم فيه مصحح لا بتداء بالنكرة
اي بحملها سبب ابتداء [illegible]

بخبر فيه نحو عبد هند مثلها خلافا للثاني قال
اهابك اجلالا وما بك قدرة ۞ علي ولكن ملء عين حبيبها ۞
او كان الخبر او خبرا عن ان يعني اذا كان ان مع اسمها وخبرها
مبتدا وجب تقدم الخبر خوف المفتوحة المكسورة لخفاء الفتحة
ولا يرفع اللبس وقوع خبر المبتدا عن ان وما يدخل عليه بعد
خبرها نحو ان زيدا قائم عندي او نحو لاحتمال كون الظرف ظرفا
لخبر ان المكسورة واحتماله ايضا واحتمال غيره كونه خبرا بعد خبر
مثل عندي انك فاضل فعندك انك مطلق مبتدا لكونه في تاويل اطلاقك
وفوقك عندي خبره قدم عليه لما ذكر وهذا اذا لم يقع ان بعد
اما والا لم يجب الخبر نحو اما انك خارج فلا اصدقه ويجب تقديمه
في هذه المواضع ويجب تقديمه ايضا اذا وقع المبتدا بعد الا لفظا
او معنى نحو ما قائم الا زيد وانما قائم زيد او قصد معنى لا يفهم الا
بتقديم الخبر كالحصر في تميمي انا والتعجب في لله درك ويجب تعدد الخبر
لفظا ومعنى بان يكون خبران لشيء واحد لا تعدد فيه وهو قسمان
احدهما ما لا يغني فيه عن المتعدد لفظ واحد مثل زيد عالم عاقل
ويجوز فيه ان يعطف احدهما على الاخر فتقول زيد عالم وعاقل
والثاني ما يغني عنه لفظ واحد نحو هذا حلو حامض اذ يغني عنه مز
ولا يجوز فيه العطف الا عند ابي علي نحو او ما يتعدد فيه لفظا فقط
نحو جائع نائع او يتعدد لتعدد المبتدا لفظا ومعنى نحو هما عالم

وجاهل

وجاهل اذ هو في معنى هما رجل رجل عالم ورجل جاهل ويجب
فيه العطف او معنى فقط كقوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب
ولهو وزينة وتفاخر الاية وقول الشاعر
والمرء ساع لامر ليس يدركه ۞ والعيش شح واشفاق وتأميل ۞
ويجب فيه العطف ايضا ومما يتعدد معنى فقط قولك للابلق هذا
ابيض اسود ويجوز فيه العطف على قلة نحو هذا اسود
وابيض والفرق بينه وبين نحو حلو حامض ان كل
واحد من الخبرين بمحله في نحو لعب ولهو وزينة وتفاخر فان كل
جزء من اجزاء المبتدا المخبر عنه متصف به على سبيل التوزيع وكذا نحو
اسود وابيض فان الموصوف بالسواد جزء وبالبياض جزء اخر وليس شيء
من الامثلة من قبيل تعدد الخبر

تنبيه

في تعدد المبتدات
يكون المبتدا الثاني وخبره خبرا عن الاول والثالث وخبره
خبرا عن الثاني وعلى هذا القياس فتقول زيد ابوه اخوه جاريتهما
قاعدة وزيد هند العمران قاعدان في دارهما عنده وعلى هذا
فقس وقد يشبه المبتدا بالشرط وهو لزوم الثاني للاول فيقتضي دخول
الفاء في الخبر تشبيها له بالجزاء ويصح عدم دخولها مع قصد لفظ الملازمة
حطا لمرتبة المشبه عن مرتبة المشبه به كقوله تعالى والذي جاء
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وذلك المبتدا المشبه بمعنى
الشرط شيئان احدهما الاسم الموصول وشبه اللام نحو الذي يأتيني والذي

مستقبلاً

فاحدلوا والاغلب فيه ان يكون عاما **بفعل** والاغلب فيه ان يكون
مستقبلا لا يكون كالمشبه بداعي كلمات الشرط مع افعالها نحو من
يضرب اضرب **او ظرف** وهو هنا مقيد بالفعل لاتفاق النحاة
ان يكون صلته فعلا او ظرفا ولا بالفعل لتاكيد مشابهته بالشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا واما الاكتفاء بالظرف فهنا خطا له غن
العرض في الشرطية **و** الثاني **النكرة** العامة **الموصوفة بهما** اي
باحدهما **مثل الذي ياتيني** او **الذي في الدار فله درهم** فالاول مثاله
الموصول وهو عام اذ المعنى كل من ياتيني وفعله مستقبل وهذا
جار على الاغلب وقد يكون خاصا وفعله ماض كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات الايه لانها في جماعة مخصوصين حصل
منهم الاحراق والثاني مثال الموصول الموصوف بالظرف **و** مثال النكرة
الموصوفة باحدهما **كل رجل ياتيني** او كل رجل في الدار **فله
درهم** والاولى ترك لفظ كل ليطابق المثال الممثل له فيقال رجل
ياتيني او في الدار فله درهم على قصد العموم في رجل نحو رجل يسعى
في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد وتدخل الفا ايضا على
الموصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم
على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف او الى موصوف بغير
ما ذكر نحو كل رجل فله درهم وكل رجل عالم فله درهم واما
غيرها مما تضمن معنى الشرط فان كان بعد اما نحو اما زيد فقائم وجب

الف

٢٨

الفا ولا تخلو عنها الا في الضرورة نحو اما القتال لا قتال لديكم
او مع اضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان لم يكن بعد اما لم تجز الفا الا
عند الاخفش فانه يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد
فقائم واستدل بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وسيبويه يؤول
مثله بنحو هذه خولان فانكح **وليت ولعل** اذا دخلتا على المتضمن
لمعنى الشرط **مانعان** من دخول الفا في خبره **بالاتفاق** من سيبويه والاخفش
فلا يقال ليت الذي ياتيني او لعل الذي ياتيني فله درهم لصيرورته
مكلمة الشرط لعدم التصديق بدخول ما يوثر في الجملة معنى
والحق بعضهم في المنع من دخول الفا **ان** المكسورة **بهما** اي بليت
ولعل فقال لا يجوز ان الذي ياتيني فله درهم لمشاركتها
لهما في العلة المذكورة وبعضهم اجاز دخولها وهو الحق فان
تعالى ان الذين فتنوا المومنين الايه وقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه الايه وذلك لانها وان اثرت معنى في الجملة
وهو التحقيق والتاكيد لكنه ليس معنى ظاهرا في الجملة كالتمني
والترجي قيل الملحق بن والمجيز الاخفش وقيل العكس

قال الرضي والحق المالكي بها اي بان في جواز دخول
الفا ان المفتوحة ولكن من غير سماع واعترض بانه
اسد بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وبقول الشاعر

حمنش

فوالله ما فارقكم قاليا لكم • ولكن ما يقضى فسوف يكون

ولا وجه لتخصيص المصنف لبنت ولعل يالذكر بل كل ناسخ للابتدا

هكذا سوى ما استثني لاشتراكها في العلة المذكورة وفي

حذف المبتدا لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جواز الكون

المستهل اي المصنف للهلال الهلال والله اي هذا الهلال فحذف

هذا للقرينة الحالية وهي استهلال الهلال وليس من باب حذف الخبر

سعيد من الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة

والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه

وانما اتى بالقسم حريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب

الهلال بفعل نحو ابصروا عند الوقف وقد يحذف لقرينة مقالية

نحو في الدار لمن قال اين زيد وقد يحذف وجوبا اذا قطع النعت بالرفع

كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد لتعلم انه كان

في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او نحوه ولو ظهر المبتدأ لم

يتعين ذلك او كان الخبر جارا او مجرورا مبتنا لفاعل المصدر او

مفعوله نحو سقيا لزيد كما يجي وقد يحذف الخبر جوازا لقيام قرينة

نحو خرجت فاذا السبع اي موجود او حاضر والقرينة اذا الفجائية

لدلالتها على الوجود اذ لا يفاجأ الشيء الا بعد وجوده ووجوبا

فيما التزم اي في خبر التزم في موضعه اي موضع ذلك الخبر غيره

يعني يحذف وجوبا في موضع يكون عليه مع القرينة الدالة

يتبين

على الخبر المحذوف

على تعيين الخبر المحذوف لفظ شاغل مسد ذلك الخبر وهو في اربعة

ابواب على ما ذكر المصنف اولها خبر المبتدا الذي بعد لولا نحو لولا

زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود او حاصل فحذف وجوبا للقرينة

وهي لولا فانها موضوعة لتفيد امتناع الثاني لوجود الاول اي لم

يكن كذا لوجود زيد ودلت على ان الخبر هو موجود لا قائم او

قاعد او غيرهما من الاخبار الخاصة ولانه قد التزم في موضع

الخبر غيره وهو جوابها اعني لكان كذا او لا يجوز ان يكون

جوابها خبر المبتدا لكونه جملة خالية عن الضمير في الاغلب نحو

لولا علي لهلك عمر وقيل وجوب الحذف في خبر المبتدا الواقع بعد

لولا انما هو اذا كان عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب بل مع القرينة

يجوز حذفه نحو لولا انصار زيد حاموه ما سلم وبدلالة المبتدا على النصر

دل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية ويجوز ذكره كقول المعري

يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا

ويجب ذكره مع عدمها نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه

الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت البيت على قواعد ابراهيم

قال الدماميني وهذا

التفصيل في خبر المبتدا بعد لولا لابن الشجري لعام والخاص

هذا راي ابن مالك وجماعة وذهب الجمهور الى انه لا يذكر الخبر

بعد لولا اصلا واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا فقالوا مثلا

في لولا زيد لما اتينا فاسلم لولا مسالمة زيد اياناً اي موجوده ۞

قلت ويمكن اخراج مثل ذلك لساويه في الحديث

لولا حيدان نفسي عهد بقومك بكفر اي موجوده وفي بيت المعري لولا

ادرا السعر با العلما اي موجود وعلى هذا فقس **تنبيه**

كون ما بعد لولا مرفوع بالابتدا مذهب البصريين وذهب الفرا

الى انه مرفوع بلولا لاختصاصها بالاسما والكسائي الى انه مرفوع

بفعل محذوف واصلها لو دخلت على لا وهو قريب من جهة المعنى

لكن منع البصريين منه وحملهم على جعلها كلمة براسها لا انها لو

الداخلة عليها لا حذف الفعل بعدها وجوباً من غير مفسر

وقد تقدم ان شرط الوجوب وجود المفسر وان لفظ لا لا يدخل

على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الا مكرراً في الاغلب كما

يجي ان شا الله تعالى وربما يدخل لولا هذه على الفعلية فالأول ۞

لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ۞

اي لولا الحد وهو الحرمان وما شابها كل مبتدا هو مصدر مضافاً او

في حكمه الى الفاعل او المفعول او اليهما معاً او فعل تفضيل او كل

او ما فيه معناهما مضاف او في حكمه الى ذلك المصدر او الى ما اول

به بعد ذلك المبتدا حال من الفاعل او من المفعول او منهما معاً

لسد مسد الخبر ضربي زيدا قائما او زيد قائما او قائمين او مصاحبينا

فلبين واكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائما

اذا اقصد الحصر اي ما اضرب زيدا الا قائما وما اكثر شربي السويق الا

ملتوتا والضرب مني لزيد قائما وكل من ضربي او ضرب مني لزيد قائما

ومعظم ضربي او الضرب مني لزيد قائما فان تقديره على ما هو الحق من

جواز اختلاف العامل في الحال والعامل في ما ضربي زيدا حاصل اذا

او كان قائما العامل في الحال حاصل وفي صاحبها وهو الهاء او زيد

المصدر اعني ضرب محذوف حاصل وكان العامل في الحال لكونه

عاما كما حذف في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهته الحال الظرف

والحذف في كلتيهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل وانما

قلت لسد مسد الخبر احترازاً عن نحو ضربي زيدا قائما الحسن

منه قاعدا اذ لا قرينة عليه ح ولا عوض عنه **واعلم**

ان الاصح ان الحال يجوز كونها فعلا نحو علمي بزيد كان قائما او

• ورأي عيني الفتى اباكا • يعطي الجزيل فعليك ذاكا ۞

وجملة اسمية مع الواو نحو ضربي زيدا وهو قائم واقرب ما يكون

العبد من ربه وهو ساجد وجوزها الكسائي بالضمير دون

الواو نحو ضربي زيدا ابوه قائم وانه يجوز رفع الحال السادة

مسد الخبر عن افعل التفضيل المضاف الى ما المصدرية الموصولة

بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم اي اخطب اكوانه

او سعد بن زمن مضاف الى ما وما دخلت عليه اي اخطب اوقات

كونه قائم فيكون من جعلت الكون او وقت اخطب مجاز الاعن

اشار الى معنى ما ذكرته بقوله هذا المستند ان ما ذكر في شرح الكافية وهو حق واضح منه

اذا اقصد

خبر المصدر الصريح نحو ضربي زيداً قائماً الا للضرورة فيقدر
مبتدأ محذوف اي هو قائم وكذا افعل التفصيل المضاف اليه نحو
اكثر شربي السويق ملتوتاً وانه يجوز ايضاً احسن ما يكون زيد القيام
و ثانيها كل خبر لمبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع مثل كل رجل
وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصيغة تميز
بذلك لانها تصنع بالترك فان تقديره عند البصريين كل رجل وضيعته
مقرونان فيجب حذف الخبر وهو مقرونان واستشكل ان الواو وان
كانت قرينة على تعيين المحذوف لدلالتها على المقارنة لكن لم تسد
مسد المحذوف اذ ليس بعده شيء **والكوفيون** ان تقديره
كل رجل مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به فحذف مقرون واقيم
وضيعته مقامه لنفي البحث في خبر المعطوف الان تقديره اجري مجرى
المعطوف عليه في وجوب خبره **قال الرضي** الظاهر
ان الحذف في مثله غالب لا واجب وفي تاج البلاغة انموذج الساعة
في قرن والقرنحيل بقرنه التعبيران وقال بعضهم ان كانت
الواو نصاً في معنى المعية وجب حذف الخبر والا لم يجب كما اذا قلت زيد
وعمرو واردت الاخبار بافترانهما وقامت القرينة جاز حذف الخبر
وذكره فان قلت كل امرئ والموت يلتقيان قلت واظن يعرف ما هو
من الواو نص في المصاحبة و رابعها كل مبتدأ اسم تعين للقسم في الجملة
القسمية مثل لعمرك لافعلن فان تقديره لعمرك قسمي او يميني

فيجب

فيجب حذف الخبر للقرينة الدالة على تعيين المحذوف اعني قسمي
وهو تعيين المبتدأ للقسم والساد مسده وهو جواب القسم والعمر بمعنى
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في غير القسم ايضاً نحو لعمرك لتفعلن
واما قلنا متعين للقسمية لانه لو لم يتعين لم يجب حذفه بل يجوز
نقول عهد الله لافعلن وعهد الله قسمي لافعلن وقلنا في الجملة
القسمية احترازاً عن نحو لعمري كان اعمال الامر بيني ملا
ويحذف ايضاً وجوباً قياساً في نحو ما زيد الا سيراً او زيد سير سيراً
كما سيأتي واما نحو زيد في الدار وان حذف فيه المتعلق وجوباً لكن
الظاهر انه ليس عنده من حذف الخبر بل جعله الظرف وهو الخبر
كما تقدم **ولما فرغ من المبتدأ**
والخبر شرع في فروعهما الثلاثة وقدم
خبر ان واخواتها لقوة عامله فقال خبر ان واخواتها الخمسة
هو المسند دخل كل من مسند من خبر المبتدأ في الحال او في الاصل او
غيره بعد دخولها اى بعد دخول واحد منها خرج به ما عدا نحو يقوم
في ان زيداً يقوم ابوه فانه مسند الى ابوه بعد دخول ان وليس بخبر
لها لان الخبر هو مجموع الفعل والفاعل اعني يقوم ابوه لا يقوم
وحده ملوفاً لا المسند من حروف هد خولها لم يرد عليه ذلك وشبهته
للفاعل لمشابهة عامله للفعل المتعدي كما سيأتي وانما

قد مر منصوبه على مرفوعه تنبيهًا لفرعيته العمل على فرعية العامل ولم يعمل فيه لكن ما ولا لمعنى لسر لقوة مشابهته ان للفعل كما يجي فاعطيت عمل الفعل في حال فوته وهي اذا انصرف في معموله تقديم النصب على الرفع مثل ان زيدًا قايم فزيد اسمها وقايم خبرها وعند الكوفيين انها لا تعمل الا في الاسم واما الخبر فهو مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السوا وامره اي حاله كامر خبر المبتدا اي كحاله في اقسامه ككونه مفردًا وجملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه ككونه متعددًا ومتعددًا ومثبتًا ومحذوفًا وفي شرايطه ككونه وجوب العايد اذا كان جملة وعدم جواز حذفه الا اذا علم

والفرق بين الاقسام ... الكلم

والاحكام انه في الاقسام لا يكون خبرًا الا بذلك الكلم وفي الاحكام فانه يثبت خبرًا متعددًا وينتصب خبرًا ويطرا عليه الحذف والاتحاد والاثبات اما اعتبر اتفاقًا بين التعدد والحذف فانه لا يثبت مصنفًا بخلاف كونه مفردًا او جملة او معرفة او نكرة فانه لا يثبت خبرًا الا متصفًا بواحد منهما فقال الا في تقدمه على الاسم فليس امره كامر خبر المبتدا فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم خبر المبتدا وذلك لما تقدم من ايراد التنبيه لفرعية العمل على فرعية العامل الا اذا كان ظرفًا فامره كامر خبر المبتدا في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم قال الرضي وفي

وجوبه

وجوبه اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرًا وان من الشعر لحكمة واما الشيخ عبد القاهر فيجوز تقديم الاسم نكرة وذلك لاتساعهم في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف الحقيقي مع الشي كالقريب المحرم للشخص يدخل لا يدخل الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف في المعنى جار ومجرور ويحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الجار والمجرور وقد تخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضًا كعدم جواز كون خبرها مفردًا استفهاميًا ما له صدر الكلام وكجواز دخول لام الابتدا على خبرها فيا ساكنوا ان زيدًا القايم بخلاف خبر المبتدا فانها لا تدخل عليه الا على شذوذ نحو ام الحليس لعجوز شهربه ثم ذكر بعد خبر ان خبر لا لاتفاقهما في العمل وكون هذه مشبهة بها فقال خبر لا التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس والمراد بنفي الجنس نفيه حقيقة نحو لا قيام او حكمًا نحو لا غلام رجل قايم في الدار اذ المراد نفي القيام لا نفي ذات الرجل هو المسند عمم كل مسند كما مر بعد دخولها اخرج ما اخرج نظيره في خبر ان نفي يقوم في نحو لا غلام رجل يقوم ابوه داخلًا فيه فلو قال المسند الى اسمها لم يرد عليه يقوم في المثال المذكور اما نحو قايم في قولك لا زيد قايم ولا قاعد فلا يرد مطلقًا اذ ليس بخول لا التي لنفي الجنس ولا مسند الى اسمها او مشابهة للفاعل لمشابهته عامله لان فهو مستة بالمسند ووجه

المشابهة اما بطرية ان فانها للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما سيأتي
وتلك للمبالغة في الاثبات او نقيضها في الاثبات لان تلك في الاثبات
وهذه في النفي وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على
النظير وتعمل عمل ان في الحرفين نحو لا غلام رجل ظريف فغلام اسمها و
ظريف خبرها لا صفة لغلام لوجوب نصب صفته مثلا عند المصنف
كما سيأتي وارتفاعه بها ان لم يكن مبنيا عند جميع البصريين واما
اذا كان مبنيا لا غلام رجل ظريف في الدار فمذهب سيبويه ان
ارتفاعه انما كان من بعضها قبل دخول لا قوله فيها اي في
الدار او نحوه وهو خبر بعد خبر لا ظرف لظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بواحد منهما واما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة غلام كل رجل ولتكون مما لا لنوعي خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله او خاصا بقرينة نحو لا رجل في جواب هل من رجل في الدار
وبنو تميم لا يثبتونه ظاهره انهما لا يحتاج عندهم الى الخبر اصلا
ووجهه ان معنا لا قيام او لا رجل مثلا انتفى القيام او الرجل وما
اتى بعد ذلك مما يوهم الخبر يحملونه على الصفة
قال الرضي
ان المصنف يشير في ذلك الى ان الله
قال الاندلسي
والحق انهم يحذفونه وجوبا مع قيام القرينة ومع عدمها لا

نحو

نحو نحذفه عندهم ولا فرق بينهم وبين اهل الحجاز الا في جواز
الحذف عندهم مع القرينة وكثرته فقط عند اهل الحجاز

ثم ذكر ما هو فرع المبتدا

لكونه مبتدا في الاصل اعني اسم ما ولا
المشبهتين بليس اسم ما ولا
في النفي والدخول على المبتدا والخبر ولذلك عملتا عملها عند
اهل الحجاز لا عند بني تميم كما سيأتي ووجه مشابهته للفاعل مشابهته لاسم
ليس الذي هو فاعل هو المسند اليه يشمل كل مسند اليه مما هو مبتدا في
الحال وفي الاصل ومن غيره خرج به كل مسند ومنه الصفة في نحو ما قائم
الزيدان مع انها اسم في لغة اهل الحجاز وبقوله بعد دخولهما اي بعد دخول
كل واحد منهما في مسئلتها خرج ما عدا نحو غلامه في ما زيد غلامه قائم
فانه مسند اليه بعد دخول ما وليس اسمها تلو المسند اليه من جزئي
مدخولهما واليا لهما او في حكمه والصفة الواقعة بعدهما رافعة للغير
مستتر خرج بذلك نحو الزيدان نحو ما قائم الزيدان وزيد في نحو
الا زيد وبخل فا في ما قائم الزيدان نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
واما اتى باسم لا نكرة لان اسمها لا يكون في الاغلب الا نكرة محلا وما فيه
نكرة على المعرفة والنكرة وهو اي لا اعمال عمل ليس الذي دل عليه
سياق الكلام في لا شاذ حتى في الشعر فقط قال

من صد عن نيرانها • فانا ابن قيس لا براح

اي لا فرار لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس ملغاة عن العمل لان النفي

هو المفصول بينه وبينها بالظرف والمعمول للخبر كما سيأتي منه

لنفي الجنس اذا اعتبت وجبا لتكرير وقال

نعم فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقال وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا في حبها متراخيا

والرضى لا ليست لها عمل ليس اصلا وقال هي في الاول لا التبرئة ملغاة وان
لم يكرر وانظر ما يجيبه عن الاخيرين **والفرق** بين معنى لا
هذه ومعنى التي لنفي الجنس ان هذه ظاهرة في العموم اذا دخلت
على النكرة ويحتمل عدم العموم فنحو لا رجل في الدار بالرفع ظاهر في
الاستغراق ويحتمل عدمه مع القرينة فيجوز في المثال المذكور بل رجلان
واما بالفتح فهو نص في الاستغراق فلا يجوز بل رجلان وعن بعضهم
ان ان النافية تعمل عمل ليس وانه ان المرء ميتا بانقضاء حيوته

ولما فرغ من المرفوعات **شرع** في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكونها الفضلة حقيقة او حكما
بغير واسطة والمجرورات بالواسطة فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد مر شرحه بما ذكرنا في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربع كما تقدم والمنصوبات اثنا عشر وقدم منها المفاعيل الخمسة
لانها الاصل والباقية ملحقة بها وقدم المفعول المطلق على المفعول به
لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور بخلاف
المفعول به فانه ليس كذلك كزيد في ضربت زيدا فانه ليس

ما اوجده فاعل الفعل اعني المتكلم في المثال المذكور فقال منه اي
مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي مطلقا لعدم تقييده
بحرف من الباء وفي واللام ومع بخلاف سائر المفاعيل اذ يقال المفعول به
وفيه وله ومعه وكثيرا ما يسمى المصدر كما قال المص في بحث المفعول
فانه عنده مصدر بل قال المصنف في شرح المفصل انه اشهر اسمائه
عند النحويين ولا سيما المتاخرون فانهم لا يكادون يقولون الا
المصدر ولا يكاد يسمعهم يقولون المفعول المطلق انتهى

قلت كما تراهم يقولون منصوب على المصدر وعلى المصدرية
فالمصدر اسم مشترك بين المفعول المطلق والمصدر الذي ياتي
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو ضربت ضربا وصدق هذا
فقط في نحو انبتكم نباتا وذاك فقط في نحو الضرب خير وهو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه اي اسم لشيء فعل ذلك الشيء اي اوجده فاعل فعل
مذكور ذلك الفعل بمعنى ذلك الاسم اي مشتمل على معناه او مشتمل
كل منهما على الاخر كما ستتضح فيقول ضربت ضربا وجلسة من قولك ضربت
ضربا وجلست جلسة مثلا اسم لشيء هو الحدث المخصوص ذلك الحدث
فعله اي اوجده فاعل هو المتكلم لفعل هو ضربت وجلست مذكور
ذلك الفعل وذلك الفعل بمعنى ذلك الاسم اي مشتمل عليه اما بتمام
الفعل على معناه كالتوكيد او باشتمال كل منهما على معنى الاخر
كالنوع والعدد فان ضربت مشتمل على الحدث في قولك ضربت ضربا

اذ هو ادل على النوع والعدد دون البيان الزمان منه

وجلسة مشتمل على الجلوس كجلست وان لم يكن شي منهما على معنى آخر
فخرج بنفس الحدث اذ ليس باسم وخرج ما لم يفعله فاعل كالقديم
والمحال وخرج ما لم يذكر فعله نحو اعجبني الضرب اذ الضرب فعله فاعل
فاعل فعل لكنه لم يذكر واحترز بقوله بمعناه عن نحو كرهت قياما
فان القيام وان اوجده فاعل فعل مذكور لكنه ليس بمعناه واراد بالذكر
المذكور حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو حمدا له فان المصدر
كالملفوظ هنا هو المتبادر من مفهوم الفاظ التعريف المذكورة
ويرد عليه انه ليس بجامع ولا مانع اما الاول فلخروج نحو ضربا ووديا
ومولى انا ضارب وضربت ضربا وما ضربت ضربا وقدم قدما ومات
موتا وتربا وجندلا لانه لم يكن تربا الفعل فيه وحده لا له واما الثاني فلدخول
نحو كراهتي في كرهت كراهتي اذ المراد ان كراهتي مفعول بها
وضربتي في نحو اوجبت ضربا وقد تكلف لدفعه فالاولى ان يقال
هو مصدر لفظا او معنى ذكر او ما يقوم مقامه لتاكيد فعل او
سببه او لبيان نوعه او عدده ويلزم ان نحو سوطا وتربا وجندلا
قائمة مقام المفعول المطلق لا انها منه كما سيجي ويكون المفعول
المطلق للتاكيد اي لتاكيد نفس العامل نحو ضرب زيد ضربا
او لتاكيد الحدث الذي يتضمنه نحو ضربت وانا ضارب ضربا
وهو ما لا يزيد دلالته على دلالة عامله والنوع وهو المصدر
الموصوف اما بوصفه على معنى الوصف كالقرفصا وجلسته

بكسر الجيم

بكسر الجيم لان الفعلة بكسر الفا للنوع او بوصفه مع ذكره نحو ضربته
حسنا او مع حذفه وقيام وصفه مقامه نحو عمل صالحا وضربته اشد
ضرب واي ضرب ومنه نحو فعلت كما فعلت اي فعلا كفعلك وضربته
انواعا اي ضروبا انواعا وكل الضرب وبعض الضرب اي ضربته الضرب
كل الضرب وبعض الضرب او مع حذفه وصفه ايضا وقيام ما اضيف
اليه وصفه مقامه نحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب الامير
او بكونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين
اي مختلفين او معرفا بلام العهد نحو ضربته الضرب مشيرا الى ضرب
معهود او باضافته مع ذكر المضاف نحو ضربته ضربي اي المعروف
او مع حذفه نحو لم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض
ليلة ارمد ومنه نحو تربا لفيه اي رماه الله رمي ترب والاصل رميا
بترب والعدد وهو ما يدل على عدد المرات معينا كان ذلك العدد
واحدا او لا وذلك اما بوضعه له نحو ضربته ضربة الا انه وضع
للمرة وضربتين او بوصفها بما يدل عليه مع ذكر الموصوف او حذفه
نحو ضربته ضربا كثيرا او ضربته كثيرا ومنه نحو ضربته ثلاث ضربات
اذ اصله ضربات ثلاث كما مر وضربته الفا اي ضربا الفا او باضافته
الى ما يدل عليه ثم حذفه او اقامتها مقامه نحو ضربته سوطا
او سوطين واسواطا اذ اصله ضربته سوطا او ضربتي سوطين او ضرب
اسواط وقد يراد بافراد الاله وتثنيتها وجمعها على عدد المصدر
فالتثنية في الحقيقة للمصدر لا لها لانك اذا قلت ضربته سوطين

او اسقاط امع انك لم تصرح به العدد المذكور الا سقوط واحد وقد
ظهر انه قد يجتمع النوع والعدد كما في هذا وكما في المثنى والمجموع باعتبار
اختلاف الانواع وكما في نحو ضربته ضربة حسنة ثم ذكر امثلة الثلاثة
فقال جلست جلوسا وهو مثال التوكيد فانه لا يدل الجلوس الا على زيادة
على ما دل عليه جلست وجلسة مثال النوع فانه يدل على وصف للجلوس
على ما تقدم وجلستين مثال العدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لان المراد بالتاكيد ما دل عليه العامل بلا زيادة عليه والعامل
لا يدل الا على الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي يكون
مع قطع النظر عن كثرتها وقلتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها بخلاف اخويه يعني النوع والعدد لان كلا منهما قد يكون
اسم مصدر عددا وقد عرفت ان الواجب ان يكون المفعول المطلق
بمعنى الفعل المذكور واما كونه بلفظه فلا يجب فقد يكون بلفظه
نحو عجبت من ايمانك ايمانا وجلست جلوسا وقد يكون بغير لفظه بل بمعناه
فقط اما مصدر ملاق للفعل في الاشتقاق نحو تبتل اليه تبتيلا او
غير ملاق نحو قعدت جلوسا ومنه والتحلفة لم تخلق
واما غير مصدر نحو كلمته كلاما وقمت قياما اي قياما على القول
بانه مصدر لا حال مؤكدة والضمير الراجع الى المصدر نحو عاملة نحو
هذا اسراقه للقرانية اي بترتيل التنزيل ولا يجوز ان يكون
الضمير للقرآن لانه عامل في القرآن والعامل لا يتعدى الى الضمير
وظاهره معا او غيره نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة

نحو اعجبني

نحو اعجبني ضربي وضربت ذاك فمغايرة اللفظ من المفعول المطلق و
عامله قد يكون بالمادة نحو قعدت جلوسا وقد يكون بالقياس نحو
تبتيلا وكلاما واما المغايرة من صيغة فقط نحو ضربته ضربا لانه
من المغايرين لفظا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا كقولك في القرينة الحالية
لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فحذف الفعل وحذف
ايضا المصدر الموصوف واقيمت صفته مقامه وفي المقالية سفرا
مباركا لمن قال كيف سافرت ووجوبا سماعا اي حذفا واجبا موقوفا
على السماع لا قاعدة له تعرف بها نحو سقيا اي سقاه الله سقيا
قال سقيا لقوم لدينا هم وان بعدوا ورعيا اي رعاه الله
رعيا وخيبة اي خاب خيبة قال وخيبة للاولى وجدانهم عدم
وجدعا اي جدع الله انفه او اذنه او شفته او يده اي قطع وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا يعني ان لم
يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
قال الرضي رحمه الله الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها
ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول
اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه لا لبيان النوع فليست مما يجب
حذف فعله بل يجوز ذكره نحو سقاك الله سقيا وفي تاج البلاغة في
الخطبة الكالية حمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوا

ب

فضله وامتنانه حمداً لكون لحقه اداً وكذا لو اضيف لبيان النوع نحو
ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها **فإنما مبين**
فاعله بحرف جر نحو بعداً له ومرحباً بك ان قدر رحب موضعك مرحباً
اي رحباً او مفعوله لانه نحو حمداً له او باضافة المصدر اليه لا لبيان
النوع نحو كتاب الله وصبغة الله في الفاعل وضرب الرقاب في المفعول
فانه يجب حذف فعله قياساً والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل
الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل او المفعول
المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان
لو ولي الفعل والمعنى هو لك واعلم انه قد يقوم
مقام المصدر ما يفيد معناه ويقع مفعولاً مطلقاً وذلك اما صفة
نحو قم قائماً اي قم قياماً ومنه قوله
على حلفة لا اشتم الدهر مسلماً • ولا خارجاً من في زور كلامي
اي ولا يخرج خروجاً وقد يجب فيه ان يحذف الفعل اذا بين فاعله
او مفعوله بما ذكر نحو هنيئاً لك اي هناة وعائذاً بك اي عياذاً
وقد قيل انه نصب على الحال المؤكدة واما اسم صوت ويجب حذف
الناصب له سوى بين فاعله او مفعوله بما ذكر كاهاً منك اي توجعاً
وواهاً لك اي طيباً وافاً وافة لك اي كراهة اولم يبين نحو اهاً اي كفاً
وويهاً اي زيادة وان الناصب المقدر المحذوف وجوباً قد يكون بلفظ
المصدر نحو كسفاه الله سقياً وقد يكون بغير لفظه كما في الاصوات

المذكورة

المذكورة فانها لا يقدر لها افعال لا بمعناها كما توجع في اهاً منك
واستطيب في واهاً لك واكره في افة لك وكما في نحو ذفراً لك اي نتناً وبهراً
لك اي تعساً مصدر انبهر بهراً وتعس تعساً وبهراً وانهم وضعوا بعض المصادر
او ما قام مقامها المنصوبة التي بين فاعلها او مفعولها بالاضافة
او بحرف الجر بعد حذف الفعل وجوباً قال
عجب لتلك قضية واقامتي • فيكم على تلك القضية اعجب
وقوله • عجباً لاقوام لو نشاه وحيداً • قال سيبويه سمعنا
بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمداً لله وثناء عليه
وقياساً اي وقد يحذف وجوباً حذفاً قياساً يعلم له ضابط كلي يحذف
معه الفعل لزوماً وذلك في مواضع ذكر المص منها ستة الاول
احدها انما اما وقع اي مصدر وقع مثبتاً لا منفياً نحو ما زيد سيراً
ولا يحذف ناصبه بعد كلمة نفي كما او نحوها او معنى نفي كانما
خرج ما لم يقع المصدر بعد شيء منهما نحو زيد سيراً ولا يحذف فعله
داخل ذلك النفي او معناه على اسم خرج به ما دخل على فعل نحو
ما سرت الا سيراً وانما سرت سيراً اذ ليس من هذا الباب لذكر عامله
ولا بد ان يكون ذلك الاسم لا يكون المصدر خبراً عنه يعني بعيراً
خرج نحو ما سيري الا سير البريد فانه يجب رفعه فليس من هذا
الباب او وقع المصدر مكرراً يعني في موضع خبر عن اسم لا يكون
خبراً عنه ليخرج نحو دكت الارض دكاً دكاً ولو صرح بذلك لكان اولى

وبل

وانما خرج من الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه ولا فرق بين ان يكون ذلك المصدر نكرة مثل ما انت الا سيرا
او معرفة وذلك مثل ما انت الا سير البريد وكل منهما مثال للاول مع النفي
والفعل المحذوف في كل منهما تسير ومعنى تسير البريد تسيرا مثل سير البريد مسرعا
فان المصدر وقع مثبتا بالا بعد نفي داخل على اسم وهو انت لا يصح
كون المصدر وهو التسيير خبرا عنه لان التسيير معنى وانت عين ولا
يصح الاخبار باحدهما عن الاخر الا بتأويل كما تقدم اعني الحمل على
المبالغة وهي غير مقصودة اذ لو قصدت وجب الرفع وخرج عن
هذا الباب وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال للواقع بعد معنى النفي
اعني انما لما تقدم من انها بمعنى ما والا ومنه قوله

الا انما المستوجبون تفضلا • بدارا الى نيل التقدم في الفضل

اي يبادرون بدارا او زيد سيرا سيرا مثال للواقع مكررا وانما قيدت
ما المصدر لانها لو قيدت بمفعول مطلق لم يحتج الى الاحتراز بقوله
لا يكون خبرا عنه عن نحو ما سيري الا سير شديد اذ ليس مفعولا
مطلقا والقرينة على ارادة المصدر بما ما تقدم من ان المفعول
المطلق مصدر لفظا او معنى وكذا في غير هذا من الضوابط الاتية
وانما وجب حذف الفعل عند حصول احد الشرطين لان المقصود
من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بحصول دوام الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعمل العامل

اصلا

اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل او مفعول
وهو مع العمل كالفعل لمشابهته واعترض الرضي على اشتراط المصدر
الاسم المذكور بانه يجب ايضا حذف الناصب وتقديره في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد عند عدم قصد المبالغة بالشرط
ليس الا كون الناصب خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
الثاني ومنها اي من المواضع التي يجب فيها حذف ناصب المفعول
المطلق قياسا ما وقع اي مصدر وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
المراد بمضمون الجملة هنا مصدر مسندها مضافا الى الفاعل او
المفعول وباثر ذلك المضمون فائدته وغرضه المطلوب منه
وتفصيل الغرض بيان انواعه المحتملة او تبيين منها مثل قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما حملة مضمونه شد الوثاق والغرض من
شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فدا ففصل تعالى الغرض
بقوله فاما منا بعد واما فداء اي بعد شد الوثاق اما تمنون عليهم منا
او تفدون انفسهم فداء وقد يكون الجملة خبرية نحو زيد يكتسب فقراءه
بعد او سعى او عمر ويشتري طعاما فاما سعيا واما اكلا فقوله تفصيلا
احتراز عما وقع غير تفصيل نحو شد الوثاق لتمن منا فلا يجب حذف
العامل وقوله لاثر احتراز عما وقع تفصيلا لنفس المضمون نحو
زيد يسافر سفره العبد او الفرس فان العامل فيه لا يجب حذفه
وقوله مضمون جملة احتراز عما فصل اثر مضمون المفرد نحو لزيد

اي لانه مع التمام شبه الفعل
وانه لم يكن بمعنى الحدوث
مطلقا ... فيه ذلك
الا ينصب المفعول
... لا بد

سفر فاما نصحه صحة او بغنم اغتناما وقوله سقيمه احتراز عن المتاخره نحو اما منا واما فدا فشدوا الوثاق فلا يجب حذف الناصب لانها لما دلت على العامل وكانت بمنزلته فهي كالعامل الضعيف كذا قيل وقيل قوله سقيمه لبيان الواقع وان المتوخره لا وقوع لها وانما يجب حذف الناصب في هذا الموضع لقوة الدلالة عليه بالجملة المتقدمه لكونه متضمنا لا تر مضمونها مع ما حصل من الثقل بالتفصيل والثالث

منها اي من المواضع التي يجب فيها حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا

ما وقع اي مصدر وقع للتشبيه اي اتي به لغرض تشبيه شي به على الحال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح بعد جملة مشتملة على اسم ذلك الاسم بمعناه اي بمعنى ذلك المصدر الذي وقع للتشبيه ومشتملة ايضا على صاحبه اي فاعل ذلك الاسم الذي بمعنى المصدر مثل زيد مررت به فاذا له صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه به اذ شبه به صوت زيد وهو علاج اذ هو من فعل الجوارح بعد جملة هي قوله له صوت اذ صوت مبتدا وله خبره مشتملة على اسم وهو صوت وهو بمعنى صوت في قوله صوت حمار وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له فيجب حذف الناصب اي يصوت صوت حمار اي يصوت حمار فانه يقيم الاسم مقام المصدر كما في كلمتهم كلاما فيجب حذف الناصب اعني يصوت وكذا مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ والثكلى المراة التي مات ولدها فقوله للتشبيه احتراز عن نحو قولك زيد صوت صوت

تخرج فانه ليس من هذا الباب بل يجب رفعه عند من على البدل او الوصف وجوز الرضي كونه تاكيدا لفظيا للاول ويجوز فيه النصب عند الخليل ولكن لعله يجوز ذكر الفعل وقوله علاجا احتراز عن نحو قوله علم علم الفقها وهدى هدي الصلحا فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وقوله بعد جملة احتراز عن الواقع بعد المفرد نحو قولك زيد صوت حمار فانه يجب رفعه وقوله مشتملة على اسم احتراز عن ان تشتمل على فعل مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار فان الفعل المذكور هو العامل وقوله بمعناه احتراز عن نحو قوله ضرب صوت حمار فانه لا يجب الحذف فيجوز يصوت صوت حمار ووجب الحذف في هذا الموضع لقوة الدلالة عليه بالجملة المشتملة على الاسم الذي بمعناه مع كون المصدر من افعال الجوارح مشعرا بالحدوث الذي هو معنى الفعل وقوله وصاحبه احتراز عن نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فان الاولى رفع الثاني ولا يجوز نصبه الا على ضعف وسيبويه قال العامل فيه الجملة المذكورة وقوله لكن الرضي

قال الرضي

ليس اذا من هذا الباب واجاز غيره سيبويه رفع مثل صوت في قولنا صوت صوت حمار اما على البدل او عطف البيان او على الوصف اما على حذف مثل اي مثل صوت حمار او على تاويله بالمشتق نحو مشابه وجوز فيه ايضا ان يكون نصبه على الحالية على احد التاويلين المذكورين والرابع منها اي من المواضع التي يجب فيها حذف ناصب المفعول المطلق ما وقع اي مصدر وقع مضمون جملة

٣٦

اي مدلولها او مدلول ما اشتملت عليه كما سنتضح فليس المراد بالمضمون

هنا مصدر تمسندها المضاف الى فاعلها او مفعولها كما تقدم لا محتمل

لها اي تلك الجملة غيره مما ناقضه نحو له على الف درهم اعترافا

فان قوله له على الف درهم جملة من مبتدا وهو الف درهم وخبر

وهو احد الظرفين اعني له او علي والاخر حال من الضمير المستتر

في الخبر ومدلول هذه الجملة الاعتراف ولا تحتمل صدره اعني الانكار

فيجب حذف الفعل اعني اعترف لقوة دلالة الجملة عليه فهي كالنايب

عنه وسمي هذا المصدر توكيد النفسه لانه اكد نفس المضمون الذي

لا احتمال فيه لغير ذلك المصدر فقوله مضمون جملة احتراز عن مضمون

المفرد نحو ضربت زيدا ضربا فانه تاكيد لمضمون ضربت اذ الفعل يدل

على الحدث والزمان والنسبة وقوله لا تحتمل لها غيره احتراز

عن المضمون في الضابطة الاتية فانه ليس من هذا القسم وان

وجب حذف الفعل فيها وقولنا مما ناقضه لانه لو كان غيره مما لا يناقض

لكان من الضابطة الاتية مثلا لو قلت هنا له علي الف درهم حقا

لكان مما سياتي ولو قلت زيد قايم احيانا مثلا لكان من هذا الباب

فليتنبه لذلك ومما جاء فيه قول الشاعر

انى لامنحك الصدود وانني ... قسما اليك مع الصدود لاميل

لان قسما معنى التاكيد وما اشتملت عليه الجملة من ان واللام المؤذن

بالقسم دال عليه نصا فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة